مجلة الشرطة
تصدرها المديرية العامة للأمن الوطني
دجنبر 2024 - العدد 53

داخلي

الحصيلة السنوية 2024

الكلاب المدربة للشرطة
وفاء ونجاعة
في العمل الأمني

رجل الهجوم
بين الماضي والحاضر

© Archvies DGSN

© 2024 DGSN

الكلاب المدربة للشرطة.. نجاعة كبيرة في العمل الأمني

تنهض الكلاب المدربة للشرطة بأدوار مهمة وطلائعية في منظومة العمل الأمني، فهي تكون حاضرة في مختلف بروتوكولات الأمن والسلامة للمحافظة على النظام العام، وشريك أساسي في عمليات المراقبة الحدودية، ومساهم محوري في مهام الإغاثة والإنقاذ، ومتدخل رئيسي كذلك في عمليات الاقتحام والتدخل في الوضعيات الأمنية المحفوفة بالمخاطر.

وبسبب هذا اللجوء المتنامي لاستغلال الكلاب المدربة للشرطة في مختلف العمليات الأمنية، فقد راهنت المديرية العامة للأمن الوطني على تطوير البنيات التنظيمية للشرطة السينوتقنية، والاستثمار في أصناف جديدة من الكلاب المدربة للشرطة، والانفتاح على تخصصات أكثر تعقيدا في مجال البحث، من قبيل الكشف عن أوراق البنك، والتنقيب عن الجثث، والكشف عن أنواع جديدة من المخدرات التركيبية...إلخ.

وقد مرت الكلاب المدربة للشرطة بمسلسل طويل وحافل بالمتغيرات والمستجدات التنظيمية ضمن هياكل المديرية العامة للأمن الوطني، حيث كانت في البداية تتبع إداريا لفرق التدخل المتنقلة «CMI»، ويتم استغلالها في العمل النظامي وفي مهام الدعم بالمراكز الحدودية.

وفي سنة 1992، سوف يتم إحداث المركز الوطني لترويض الكلاب المدربة للشرطة، كإطار تنظيمي وكمصلحة مركزية مهمتها الأساسية تكوين وتأهيل المدربين المعهود لهم باستخدام الكلاب المدربة للشرطة في مختلف المهام والتدخلات الأمنية.

وتتويجا لهذا المسار التنظيمي، شهدت سنة 2016 تغييرات جذرية في الإطار الإداري للكلاب المدربة للشرطة، حيث تم خلق قسم مركزي تابع لمديرية الشرطة القضائية تحت مسمى «قسم الشرطة السينوتقنية». ومنذ ذلك التاريخ، أصبح هذا التخصص الأمني يتبع إداريا للمديرية المكلفة بالشرطة القضائية، لكن نطاق تدخله يشمل مختلف المديريات العملياتية سواء مديرية الاستعلامات العامة التي تشرف على مراكز الحدود، أو مديرية الأمن العمومي التي تتبع لها الوحدات النظامية للتدخل.

وبموازاة مع هذه الإصلاحات التنظيمية والإدارية، باشرت المديرية العامة للأمن الوطني استثمارات كبرى لاقتناء وتكوين أصناف جديدة من الكلاب المدربة للشرطة، وتأهيل الموظفين العاملين عليها، علاوة على توسيع مجال تدخل الشرطة السينوتقنية ليشمل تخصصات أمنية جديدة.

وفي هذا الصدد، يمكن القول بأن الكلاب المدربة للشرطة تعتبر قطب الرحى في عمليات المراقبة الحدودية. فهي تسخر للكشف عن المخدرات بمختلف أصنافها، ورصد العملات المهربة، والكشف عن المتفجرات والعبوات الناسفة التي تهدد سلامة الأشخاص ومنشآت الطيران والملاحة الجوية والبحرية.

كما تضطلع الكلاب المدربة للشرطة بمهمة نبيلة في البحث عن الجثث والمفقودين تحت الأنقاض، خصوصا في فترات الزلازل والفيضانات وكذا حوادث انهيار المنازل وانجرافات التربة وغيرها. ولا يقتصر تدخل الكلاب المدربة للشرطة على الجانب الوقائي، وعمليات الرصد فقط، بل تساهم في عمليات التدخل والاقتحام التي تباشرها المجموعات النظامية المكلفة بالتدخل في الأزمات والوضعيات الأمنية المطبوعة بالمخاطر.

بل إن الكلاب المدربة للشرطة تكون هي أول من يلج أحيانا مسرح الجريمة، الذي يشتبه في كونه يضم عبوات ناسفة أو أجسام متفجرة، فمهمتها تكون هي مسح مكان التدخل قبل مباشرة إجراءات الاقتحام وعمليات تحييد الخطر الصادر عن المشتبه فيهم.

ويعزى هذا الركون الممنهج لاستخدام الكلاب المدربة للشرطة في مختلف التخصصات الأمنية، إلى الفعالية والنجاعة التي ما فتئت تبرهن عليها وحدات الشرطة السينوتقنية في تدخلاتها الوقائية والزجرية. فكم أنقذت هذه الوحدات المتخصصة من أرواح الأبرياء، وكم أجهضت من مشروع إجرامي، وكم أحبطت كذلك من مخططات تخريبية لترويع الآمنين.

ووعيا بأهمية الدور الذي تقوم به الكلاب المدربة للشرطة في منظومة الخدمات الشرطية، واستحضارا كذلك للتحديات الأمنية التي يواجهها المغرب مستقبلا، فقد أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني مشروعا طموحا يروم تعميم فرقة الشرطة السينوتقنية على مراكز حضرية جديدة، ومضاعفة حصيصها المكلف بالتدريب والتكوين والبياطرة ، فضلا عن تجهيزها بأصناف جديدة من الكلاب المدربة، وذلك سعيا لإشراكها في إنجاح بروتوكولات الأمن والسلامة المرتبطة بتأمين مختلف التظاهرات الكبرى التي ستحتضنها بلادنا في الأمد المنظور.

يمكن القول بأن الكلاب المدربة للشرطة تعتبر قطب الرحى في عمليات المراقبة الحدودية. فهي تسخر للكشف عن المخدرات بمختلف أصنافها، ورصد العملات المهربة، والكشف عن المتفجرات والعبوات الناسفة التي تهدد سلامة الأشخاص ومنشآت الطيران والملاحة الجوية والبحرية

في هذا العدد

رئيس التحرير
بوبكر سبيك

المسؤولة الإدارية
آمال برقية

التحرير
بوبكر سبيك
آمال برقية
رضا اشبوح
إلهام المكتفي

المسؤول الفني
حميد الشافعي

الصور
سعد الشرادي
اسماعيل العمري

سحب من هذا العدد
2000 **نسخة**

طباعة :
مطبعة وراقة الفضيلة

الإيداع القانوني
2005/0020
رد مد : 1114 - 8330

مجلة الشرطة
3، زنقة شراردة-الحي الإداري.
التقدم. الرباط. BP437
الهاتف : 0537.63.67.07
الفاكس : 0537.65.15.03
البريد الإلكتروني:
revuedepolice@dgsn.gov.ma

06 خـــــاص

06 الشرطة السينوتقنية.. تخصص شرطي تحت المجهر

07 البدايات الأولى....

08 2016 .... سنة الإصلاح الشامل لمنظومة الشرطة السينوتقنية

10 البنيات الشرطية... عماد الشرطة السينوتقنية

11 التواجد اللامركزي لفرق الشرطة السينوتقنية.. مفهوم جديد للقرب

12 الشرطة السينوتقنية... تنوع التخصصات وبرامج التكوين

15 الشرطة السينوتقنية... تخصص شرطي بنون النسوة

18 داخـــــلي

18 الحصيلة السنوية 2024

19 CNIE 2.0.. من بطاقة للتعريف والهوية إلى سند خدماتي إلكتروني

23 CNIE 2.0.. خدمة قرب عابرة للتراب الوطني

25 الفضاء الرقمي الخدماتي... الحلول التكنولوجية في خدمة المواطن

28 تحديث البنيات الشرطية ... تدعيم للقرب وتنويع للعرض الأمني

31 إحصائيات مكافحة الجريمة.. استمرار ارتفاع معدل الزجر وتراجع مؤشرات الجريمة المقرونة بالعنف

40 التعاون الأمني الدولي.. تتويج النموذج الأمني المغربي، وإبرام مذكرات تفاهم في مجال الأمن، والانفتاح على شركاء دوليين جدد

44 تدبير الحياة المهنية لموظفات وموظفي الشرطة

51 التواصل الأمني.. آلية لتدعيم شرطة القرب وتوطيد الانفتاح المرفقي ودعامة لتعزيز الإحساس بالأمن

55 المشاريع المستقبلية.. ترصيد المكتسبات الأمنية

الشرطة السينوتقنية.. تخصص شرطي تحت المجهر

داخلي

الحصيلة السنوية 2024

الشرطة السينوتقنية..

تخصص شرطي تحت المجهر

البدايات الأولى....

يعود تاريخ إحداث تخصص الشرطة السينوتقنية أو الكلاب المدربة للشرطة إلى السنوات الأولى من تأسيس المديرية العامة للأمن الوطني وبالضبط لسنة 1956،حينما تم إنشاء اللبنة الأولى لهذا التخصص الأمني على مستوى فرق التدخل المتنقلة العاملة بالمراكز الحدودية، وعلى الخصوص في مطاري الدار البيضاء ومراكش، قبل أن يتم الشروع بشكل تدريجي في تعميم هذه التجربة الفريدة في حينها على جميع المطارات الأخرى التي تعرف حركية كبيرة في عبور المسافرين والبضائع.

وقد راعت المديرية العامة للأمن الوطني في إحداث هذا التخصص الأمني الاستجابة للحاجيات الآنية التي تتعلق بمواكبة حركية النقل الدولي للبضائع وعبور الأشخاص، من خلال تنظيم عمليات المراقبة الحدودية بالموانئ والمطارات الرئيسية، حيث تم، ولدواعي تنظيمية تتعلق بطبيعة مهام هذه الفرق، إلحاق هذا التخصص الأمني على المستوى المركزي بالقيادة العليا لفرق التدخل المتنقلة، وعلى المستوى المحلي بفرق التدخل المتنقلة اللاممركزة، وذلك تسهيلا

لعمليتي التأطير الوظيفي والتكوين بشقيه الأساسي والتخصصي.

ويعود التاريخ الفعلي لتأسيس النواة الأولى للتكوين في مجال الشرطة السينوتقنية إلى سنة 1992، من خلال إنشاء المركز الوطني لترويض الكلاب البوليسية في الرباط، كبنية مركزية ملحقة بالقيادة العليا لفرق التدخل المتنقلة.

وقد تولى هذا المركز منذ إحداثه، تكوين البروفيلات السينوتقنية في مختلف التخصصات ذات الصلة باستعمال الكلاب المدربة في المجال الأمني، واستمر في تنمية مهارات منتسبيه من خلال انفتاحه على التجارب الدولية الرائدة، مما أتاح له تعزيز الفرق المحلية للكلاب البوليسية بمزيد من السينوتقنين المؤهلين وبالكلاب المدربة من سلالات مختلفة والتي بلغ عددها سنة 1995 ما مجموعه 42 كلبا.

وفي إطار تعزيز مهامه في مجال التكوين، ودعمه بالخبرات البيداغوجية اللازمة، تم إلحاق هذا المركز سنة 1998، بمديرية التكوين والتعاون، حيث استفاد من خبرتها في مجال البرمجة البيداغوجية وصياغة البرامج، ومن قنوات التعاون الدولي المتوفرة والتي سمحت للمركز بنسج علاقات متينة مع بنيات التكوين في الدول الصديقة والتي تكللت باستفادة مكونيه من دورات تكوينية متعددة بالخارج، واستقبال مكونين أجانب بالمركز ساهموا في إغناء الرصيد المعرفي لطاقم التكوين به.

وفي تجربة جديدة، تم إلحاق المركز بمديرية التجهيز والميزانية سنة 2002، وخلال هذه الفترة تم التركيز على عصرنة وسائل اشتغاله، حيث تم تجهيزه بمرافق جديدة خاصة بالتدريب والمتابعة الصحية للكلاب المدربة، كما تم الرفع من عدد الكلاب المدربة المتوفرة من خلال تنظيم عمليات للاقتناء بالخارج، علاوة على توفير وسائل نقل حديثة وعتاد سينوتقني ملائم.

وبالرغم من أهمية هذه المرحلة التي ساهمت في إغناء المقومات المادية واللوجستيكية والبنيوية للمركز، إلا أنه ولدواعي تقنية تروم تجميع بنيات التكوين الشرطي ضمن مؤسسة واحدة، تم إلحاقه بالمعهد الملكي للشرطة انطلاقا من سنة 2004، قبل أن يخضع لإصلاح شامل سنة 2016، تكلل بترقيته لقسم مركزي للشرطة السينوتقنية، والذي تم إلحاقه إداريا وعملياتيا بالمديرية المركزية للشرطة القضائية، الأمر الذي ساهم في إعادة تنظيم هياكله وتعزيز مهامه وخلق ديناميكية عمل جديدة انعكست ايجابيا على عطاء ومردودية هذا التخصص الأمني.

1956

إحداث تخصص شرطة الكلاب المدربة بالمديرية العامة للأمن الوطني

1992

إنشاء المركز الوطني لترويض كلاب الشرطة بمدينة الرباط، وإنشاء مجموعات لاممركزة على مستوى مجموعات التدخل المتنقلة

2016

ترقية المركز الوطني لترويض كلاب الشرطة لمرتبة قسم مركزي للشرطة السينوتقنية، والذي تم إلحاقه بالمديرية المركزية للشرطة القضائية

2016.... سنة الإصلاح الشامل لمنظومة الشرطة السينوتقنية

تعتبر سنة 2016 نقطة تحول مهمة في مسار تحديث المديرية العامة للأمن الوطني لمنظومة الشرطة السينوتقنية، هكذا فقد تم العمل على ترقية المركز الوطني لكلاب الشرطة الذي كان بمثابة مصلحة مركزية تابعة سابقا للمعهد الملكي للشرطة إلى مستوى قسم مركزي، ملحق بمديرية الشرطة القضائية، تحت مسمى «قسم الشرطة السينوتقنية»، حيث كان الهدف الأساسي من هذا الإصلاح هو العمل على تعزيز دور هذا التخصص الأمني وتواجده الميداني من خلال تنظيم إداري جديد يمكن من إعادة هيكلة المصالح المركزية وبنيات الفرق المحلية، بشكل يراعي خصوصيات هذا التخصص الأمني ويسمح بالرقي بأدواره الميدانية.

هكذا، مكن هذا التنظيم الجديد من تطوير آليات العمل وتدعيم الموارد، مما ساهم في تعزيز الحصيص السينوتقني وتنمية القدرات الميدانية وكذا إحداث تخصصات سينوتقنية جديدة ساهمت في تعزيز دور هذا التخصص الأمني وحضوره في مختلف المخططات الأمنية وعمليات حفظ النظام.

خلال هذه الفترة، عملت المديرية العامة للأمن الوطني على توظيف سلالات جديدة من الكلاب تم اقتناؤها من الخارج، يراعى في اختيارها شروط صحية وأخرى تقنية من ضمنها قدرتها على التأقلم مع مختلف الأماكن والظروف الجوية من حرارة ورطوبة وبرد قارس.

وتنميةً لقدراتها البدنية وحفاظاً على مقوماتها في مجال البحث والكشف، تحظى هذه الكلاب المدربة بالمتابعة البيطرية المناسبة والمواكبة على المستويين البدني والسلوكي، فضلا على توظيفها الميداني وفق شروطٍ محددة تضمن النجاعة الأمنية وتراعي قواعد الرفق بالحيوان.

ومن هذا المنطلق، حرص قسم الشرطة السينوتقنية على وضع قواعد عمل صارمة في التعامل مع الكلاب المدربة للشرطة، تنطلق من عملية اقتنائها وفق شروط صحية ونفسية محددة وتدريبها والعناية بها، إضافة إلى تكوين المروضين وتأهيلهم لتنفيذ مختلف المهام الأمنية المرتبطة باستعمالها، خصوصا أثناء عمليات المراقبة الأمنية بالمراكز الحدودية ومسح وتأمين المنشآت الحساسة وغيرها..

© 2024 DGSN

البنيات الشرطية...
عماد الشرطة السينوتقنية

كجزء من مسار تحديث فرق الشرطة السينوتقنية، تم العمل على إحداث مقرات جديدة وصيانة المقرات القديمة، هكذا فقد تم إحداث ما مجموعه 14 مقرا جديدا يلبي الحاجيات الميدانية ويراعي المعايير الصحية والتقنية المعمول بها في هذا المجال، من بينها مجموعة من المقرات الجديدة التي تم بناؤها في إطار التعاون الثنائي بين المديرية العامة للأمن الوطني ومجموعة من الشركاء المؤسساتيين من قبيل المكتب الوطني للمطارات، والوكالة الوطنية للموانئ والوكالة الخاصة طنجة المتوسط، فيما لا تزال 07 مقرات جديدة في طور البناء.

وقد تم الحرص في هذا الباب على أن تتوفر هذه المقرات الجديدة على كل فضاءات العمل الضرورية، ومن ضمنها أماكن إيواء الكلاب المدربة وفق معايير مناسبة، فضلا عن حلبات التدريب ومرافق بيطرية للعلاج وأماكن لتخزين المواد الغذائية، ومواد التدريب، والعتاد السينوتقني، علاوة على تزويدها بمركبات خاصة ومجهزة لنقل الكلاب المدربة وموظفي الشرطة المكلفين بها لتأدية مختلف المهام المسندة إليهم في ظروف جيدة.

وبالموازاة مع هذا التوجه الذي يرمي إلى مواكبة التوسع الترابي لفرق الشرطة السينوتقنية على المستوى الوطني، يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة من أجل بلورة مشروع بناء مقر جديد لقسم الشرطة السينوتقنية بمدينة الرباط، وهو المشروع المتكامل الذي يروم تجميع منظومة تدبير فرق الكلاب المدربة للشرطة ضمن فضاء واحد، يجمع بين التجهيزات الحديثة في مجال ترويض الكلاب وبين بنيات التدبير العملياتي لمهام هذه الفرق والإشراف عليها مركزيا وجهويا.

وضمن نفس مسار تحديث البنيات ووسائل العمل، عرفت السنوات الأخيرة اقتناء أكثر من مائة مركبة جديدة مخصصة لنقل الكلاب المدربة لفائدة كافة مصالح الشرطة السينوتقنية، وهي عبارة عن مركبات خاصة مجهزة بمكيفات ووسائل راحة مخصصة لنقل الكلاب في ظروف آمنة، كما تم أيضا تزويد العاملين بهذه الفرق بزي وظيفي جديد، يجمع بين مميزات الزي الرسمي لموظفي الأمن والخصوصيات التي يجب توفيرها في الزي الخاص بعناصر فرق الشرطة السينوتقنية.

وفي هذا الصدد، تم تصميم هذا الزي الجديد وفق معايير تراعي الجانب العملياتي الذي يقتضي التعامل باستمرار مع الكلاب المدربة، وذلك من حيث جودة المواد الأولية المستعملة وصلابتها وسهولة ارتداءه وسلاسة الحركية به، فضلا عن المظهر العام والجمالية من خلال تضمينه مجموعة من العلامات والهوية البصرية التي تميز فرق الشرطة السينوتقنية عن غيرها من وحدات ومصالح الأمن الوطني.

© 2024 DGSN

التواجد اللامركزي لفرق الشرطة السينوتقنية.. مفهوم جديد للقرب

إلى جانب المصالح المركزية لقسم الشرطة السينوتقنية بمدينة الرباط، يتوفر هذا التخصص الأمني على مجموعة من الفرق الجهوية على المستوى الوطني، تمتد من ولاية أمن طنجة شمالا إلى الأمن الجهوي بمدينة الداخلة جنوبا، وهي تغطي مجموعة من المراكز الحدودية الحيوية ويبلغ عددها 22 فرقة لا ممركزة، موزعة كالتالي:

- (03) مصالح في مدينة الدار البيضاء.
- (02) مصلحتين في مدينتي الرباط وطنجة.
- فرقة في كل من مدن مراكش ووجدة وفاس وتطوان والعيون والداخلة والناظور وورزازات وزاكورة والقنيطرة والعرائش والحسيمة وآسفي وأكادير والصويرة.

ومن أجل توسيع مجال تغطية فرق الشرطة السينوتقنية للتراب الوطني والاستجابة للحاجيات المتزايدة لخدمات هذه الفرق المتخصصة، يجري حاليا العمل بشكل مكثف على وضع اللمسات الأخيرة لإنشاء فرق جديدة بكل من مدن بني ملال وكلميم وطنجة.

من ناحية أخرى، تتواصل الدراسات التقنية والفنية من أجل إنشاء (06) فرق جديدة للشرطة السينوتقنية في مدن تازة والجديدة والرشيدية ومكناس والمحمدية والجرف الأصفر.

الشرطة السينوتقنية...
تنوع التخصصات وبرامج التكوين

الكشف عن المخدرات والمتفجرات

أثمرت الجهود التي بذلتها المديرية العامة للأمن الوطني خلال العقد الأخير في مجال تطوير منظومة الشرطة السينوتقنية، عن الرفع من مواردها البشرية، بحيث تتوفر حاليا على 574 موظفا في مختلف التخصصات التقنية والمهنية والعلمية، من ضمنهم 437 سينوتقنيا و03 أطباء بيطريين و48 تقنيا بيطريا و86 إطارا إداريا وتقنيا في مجالات الإدارة والتدبير وتأمين المرافق والسياقة واللوجستيك.

كما يتوفر القسم حاليا على 377 كلبا مدربا، من عشر سلالة مختلفة موزعين على تسع تخصصات سينوتقنية. وقد ساهم تطور هذه الموارد من الرفع من فعالية هذا التخصص الشرطي وضمان مواكبته لكل الحاجيات الأمنية ومن ضمنها عمليات المراقبة الأمنية بالمراكز الحدودية وتعزيز حماية المنشآت الحساسة وتأمين الأعمال النظامية الكبرى.

وعلى مستوى تطوير الكفاءات التقنية، انطلق مسار تحديث الشرطة السينوتقنية من خلال عملية عصرنة شاملة لمنظومة التكوين والتدريب، من خلال اعتماد تقنيات حديثة في التعامل مع مختلف سلالات الكلاب المدربة، فضلا عن وضع برامج سنوية للتكوين التخصصي والمستمر، تعتمد محاكاة الواقع، من شأنها وضع السينوتقنيين في قلب التحديات الأمنية المتعلقة باستعمال الكلاب المدربة في عمليات البحث والتأمين والتفتيش والمراقبة الشرطية.

وفي هذا السياق، تم الانفتاح بشكل أكبر على تجارب الدول وأجهزة الأمن الصديقة، حيث تم تنظيم

البحث عن الجثث وآثار الدم البشرية

© Archives DGSN

تقفي آثار الأشخاص المبحوث عنهم

© Archives DGSN

البحث عن الأوراق المالية

© Archives DGSN

البحث عن الأحياء تحت الأنقاض

© Archives DGSN

دورات تكوين بالمغرب والخارج لفائدة موظفي الشرطة العاملين بهذه الفرق، شملت محاور رئيسية تهم ترويض الكلاب والتعامل معها، وكيفية تدريبها على البحث عن مختلف أنواع الممنوعات والمواد المتفجرة، بل أن المديرية العامة للأمن الوطني من خلال فرق الشرطة السينوتقنية، قد انفتحت على تخصصات جديدة في استعمال الكلاب المدربة، من بينها الكشف عن الجثث وآثار الدم البشري والبحث عن الضحايا والمصابين في الكوارث الطبيعية والكشف عن المواد المهربة من قبيل الأوراق المالية وغيرها...

واليوم، وبعد مرور أكثر من تسع سنوات على إطلاق هذا الإصلاح الشامل، يخضع جميع موظفي الشرطة العاملين بفرق الشرطة السينوتقنية، بشكل دوري، لتداريب تأهيلية حول التعامل مع كافة أنواع وسلالات الكلاب المدربة وترويضها، فضلا عن التعامل مع الطرق الجديدة والأساليب التي ينتهجها المهربون لإخفاء المواد المحظورة بالممرات الحدودية.

وعلى المستوى العملياتي، فقد أصبح حضور وحدات الشرطة السينوتقنية بارزا بشكل رئيسي وحيوي بجميع المعابر الحدودية البرية والبحرية والجوية، حيث تلعب دورا رئيسيا وحاسما في تأمين عمليات ولوج الأشخاص والبضائع للتراب الوطني، على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، ويرتكز دورها في تفتيش العربات العابرة والأمتعة التي تدخل للتراب الوطني وحاويات البضائع والإرساليات، بشكل يسمح برصد وزجر أي نشاط متعلق بتهريب الأموال والمواد الممنوعة من مخدرات ومواد

كيميائية وغيرها...، كما تقدم دعما تقنيا لمصالح الشرطة القضائية في مجال الأبحاث المتعلقة بمكافحة المخدرات أو البحث عن الجثث وآثار الدم البشري في مسارح الجريمة.

كما نجدها معبأة باستمرار لمواكبة كافة الأعمال النظامية الكبرى والتظاهرات الرياضية والاقتصادية والسياسية التي تحتضنها بلادنا، من خلال مشاركة فرق الكشف عن المتفجرات في إجراء عمليات المسح والتفتيش الاستباقي للفضاءات العمومية والخاصة التي تحتضن هذه التظاهرات وتعقيمها أمنيا بشكل مسبق، بحيث تلعب هذه الفرق دورا رئيسيا يمهد الطريق لتنفيذ برتوكولات الأمن والسلامة من منطلقات سليمة على المستوى الميداني.

وإلى جانب هذه المهام الكلاسيكية، اقتحمت فرق الشرطة السينوتقنية خلال السنوات الأخيرة مجموعة من مجالات البحث والتفتيش الدقيقة، من ضمنها البحث عن جثث الضحايا والبحث عن المنكوبين خلال الكوارث الطبيعية وحوادث الانهيارات وغيرها، حيث شكلت كوارث طبيعية من قبيل زلزال الحوز امتحانا حقيقيا أظهر قدرات هذه الفرق التي شاركت بشكل فعلي في البحث عن جثث الضحايا وإنقاذ الناجين في المناطق الحضرية التي مستها هذه الكارثة الطبيعية.

الشرطة السينوتقنية... تخصص شرطي بنون النسوة

من أجل تعزيز منظومة الشرطة السينوتقنية بموارد بشرية مؤهلة وقادرة على مواكبة تطور هذا التخصص الشرطي، وبعد أن كان هذا التخصص حكرا لعدة سنوات على موظفي الشرطة من الذكور، تم سنة 2009 إدماج الفوج الأول من السينوتقنيات المتكون من ستة شرطيات، قبل أن يرتفع عددهن تدريجيا ليصل إلى 22 سينوتقنية متخصصة دون احتساب زميلاتهن العاملات في مجال التأطير البيطري والتدبير الإداري، بحيث أصبح لموظفات الشرطة دور مهم في تدبير فرق الشرطة السينوتقنية، سواء تعلق الأمر بالمجال الميداني أو التقني أو الإداري.

وقد أظهرت موظفات الشرطة العاملات ضمن هذا التخصص الأمني الدقيق قدرات عالية في التعامل مع جميع المهام المنوطة بهن، خصوصا التحكم بالكلاب من الفصائل الأليفة والشرسة كذلك، وتوجيهها لتنفيذ عمليات البحث والتفتيش في جميع الظروف والوضعيات المهنية، سواء تعلق الأمر بالمراكز الحدودية أو بفضاءات التظاهرات الكبرى، أو حتى خلال العمليات الأمنية المتعلقة بالمحافظة على النظام بالشارع العام، أو الأبحاث القضائية الجارية المتعلقة بالاتجار في المخدرات أو مسح مسارح الجريمة.

حارس الأمن أعبد الهادي مصطفى... شغف وانضباط في خدمة المواطن

ينحدر حارس الأمن أعبد الهادي مصطفى من منطقة سكورة نواحي مدينة صفرو، وهو سينوتقني عامل بفرقة الشرطة السينوتقنية التابعة للمنطقة الأمنية لميناء طنجة المتوسط، بحيث يسهر بجوار زملائه بنفس الفرقة، على تأمين سلامة وأمن المسافرين، والكشف عن مختلف التهديدات المحتملة بهذه المنشأة الأمنية الحيوية.

انضم مصطفى إلى صفوف الأمن الوطني سنة 2021، وهو حاصل على الإجازة في العلوم الفيزيائية من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، وفور إنهاءه لفترة التكوين الأساسي بالمعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة، التحق بقسم الشرطة السينوتقنية، حيث تلقى تدريبا تخصصيا شمل مختلف مناحي تدريب الكلاب، بما في ذلك تقنيات الطاعة والانضباط وأساليب البحث، هذا التخصص الذي لم يتردد في اختياره، منذ أن علم بفتح باب الترشح في وجه الفوج الذي ينتمي إليه، نظرا لشغفه بالحيوانات بشكل عام وبالكلاب بشكل خاص.

ترافقه في أداء المهام المسندة إليه، كلبة مدربة من فصيلة الراعي الألماني تحمل اسم «**سيودا**»، حيث صرح أنه كان من السهل عليه التعامل معها منذ البداية، فهي مفعمة بالنشاط والحيوية وتستجيب لنداءه بشكل متميز وفوري، وقد أبانت عن مدى تناغمها معه منذ الوهلة الأولى، وزاد انسجامها معه، مع مرور الوقت، خلال مرحلة التدريب التخصصي المعمق في مجال البحث عن المخدرات.

وقد استطاعا معا خلال تدبير عمليات تفتيش الأمتعة بميناء طنجة المتوسطي، من إجهاض أزيد من 15 محاولة لتهريب مخدر الشيرا، مكنت من حجز كميات مهمة منه. ومن ضمن هذه التدخلات الايجابية، يتذكر حارس الأمن مصطفى أن «**سيودا**»، وفي عملية مثيرة، قامت بالعثور في أمتعة زوجين متقدمين في السن أثناء عبورهما بميناء طنجة المتوسطي، على أزيد من 130 كيلوغراما من مخدر الشيرا.

ويضيف كذلك أن اشتغاله اليومي رفقة زملائه ضمن بقية التخصصات السينوتنقية، في إطار تكامل الأدوار فيما بينهم، خصوصا وحدات الكشف عن المتفجرات والأسلحة والذخائر والبحث عن الأوراق المالية، وتنسيقه معهم أثناء عمليات مراقبة البضائع وأمتعة الركاب والعابرين من ميناء طنجة المتوسطي، يزيده ثقة ويمنحه طاقة إيجابية لبذل مزيد من الجهود.

واسترسالا في الحديث معه، عبر هذا السينوتقني عن ارتباطه بتخصص الشرطة السينوتقنية، في إحساس عميق بالواجب والمسؤولية والتضحية بالنفس، حيث يصرح أنه خلال كل نوبة عمل يكون دائما مستعدا وعلى درجة عالية من التأهب لتأدية جميع المهام العملياتية والمساهمة فيها رفقة «**سيودا**».

مصطفى فخور بكونه سينوتقنيا متخصصا في مجال البحث عن المخدرات ويتطلع لأن يصبح رئيسا لفرقة للشرطة السينوتقنية، فالعمل اليومي إلى جنب «**سيودا**» تجاوز شغفه للرفيق ذي الأربعة أرجل، بل أضحى حبا لهذا التخصص.

مقدم رئيس القادري علي... فخر بالإنتماء لهذه الوحدة الأمنية المتخصصة

من مواليد مدينة سطات، متزوج وحاصل على شهادة الدراسات الجامعية العامة في الآداب باللغة الإيطالية. وقد تخرج من المعهد الملكي للشرطة سنة 2017، بعد قضاءه لفترة التكوين الأساسي بمدرسة تكوين حراس الأمن بالفوارات، ليلتحق بعدها للعمل بالمجموعة المتنقلة للمحافظة على النظام بمدينة الداخلة، وبعد سنتين من العمل الميداني الفعلي، تم إلحاقه بالهيئة الحضرية بنفس المدينة حيث زاول مهامه ضمن صفوفها لمدة سنتين كاملتين، قبل أن يتقدم بطلب الترشح للعمل بفرقة الشرطة السينوتقنية سنة 2021، والذي تم الاستجابة له بناء على مؤهلاته البدنية ومهاراته المرتبطة بميدان ترويض الكلاب.

وبعد انقضاء فترة التدريب التخصصي بقسم الشرطة السينوتقنية لمدة خمسة أشهر في ميدان ترويض الكلاب واستخدامها في المجال الأمني، تم تعيين المقدم رئيس القادري علي بالأمن الجهوي للداخلة، حيث يقوم بمهامه الوظيفية بمساعدة كلبه من فصيلة الراعي الألماني والذي يدعى «**غريم**» **GRIM**.

تختلف المهام المسندة لعناصر الفرق السينوتقنية التابعة للأمن الجهوي للداخلة عن تلك المسندة للعناصر المنتمية للفرق الأخرى، بحيث تقوم بمهام متنوعة، ويتم توظيفها بشكل دوري لتأدية مجموعة من المهام بأماكن ونقط مختلفة من ضمنها السدود الطرقية وتأمين الأنشطة الثقافية والفنية ومراقبة عمليات العبور بمطار الداخلة والممر الحدودي البري بالكركرات.

يستوجب مناخ المنطقة والذي يتميز بطابعيه الساحلي والصحراوي، توفير رعاية خاصة للكلاب المدربة، وفي هذا الصدد، يساعد القادري علي كلبه على التكيف مع هذه الظروف الفريدة، التي تجمع بين الحرارة المرتفعة والرياح القوية، وذلك من خلال استخدام أحذية مخصصة لحمايته من الأرضيات الخشنة والساخنة، خصوصا وأن الكلب «**غريم**» مفعم بالنشاط والحيوية ويحب الركض في المساحات المفتوحة، وهو الأمر الذي ينمي قوته البدنية ويعزز رفاهيته النفسية.

بكل فخر، يسرد علي القادري تفاصيل إجهاضه، رفقة زملائه، لعملية تهريب طن و300 كيلوغراما من مخدر الشيرا، كانت موجهة لإحدى البلدان الإفريقية، وعمليتين لتهريب 340 كيلوغراما وأخرى ل40 كيلوغراما من مخدر الكوكايين قادمة من الخارج، كما يعتز باشتغاله في منطقة عزيزة على قلوب كل المغاربة، حيث يستقر رفقة زوجته بها، مما يسهل عليه التركيز بشكل أكبر في أداء مهامه بكل ارتياح ويحمسه لمزيد من العطاء والمساهمة في تأمين حدود بلادنا.

الحصيلة السنوية 2024

السيد المدير العام للأمن الوطني خلال ترأسه للإجتماع السنوي مع المدراء المركزيين و باقي المسؤولين الأمنيين، لتقييم منجزات مصالح الأمن الوطني واستشراف المشاريع المستقبلية

تدعيما لمقاربتها التواصلية التي دأبت على نهجها مصالح الأمن الوطني بشكل سنوي، بما يضمن تعزيز انفتاحها على محيطها الخارجي، وتوطيد مرتكزات الحكامة الأمنية، وتكريس الإنتاج المشترك للأمن وربط المسؤولية بالمحاسبة، تستعرض المديرية العامة للأمن الوطني حصيلتها السنوية برسم عام 2024، والتي تتضمن رؤية شاملة وعرضانية لحصيلة عمل المرفق العام الشرطي في مختلف المجالات والميادين التي تتقاطع مع انتظارات المواطنات والمواطنين، خصوصا في مجال المساهمة في التحول الرقمي للخدمات العمومية وتحديث بنيات الشرطة، والجهود المبذولة لتدعيم الشعور بالأمن ومكافحة الجريمة، وآليات تدبير الحياة المهنية لموظف (ة) الشرطة والتواصل المؤسساتي، بما يخلق مناخا وظيفيا مندمجا يسمح بالنهوض الأمثل بمهام خدمة قضايا الأمن، علاوة على استعراض المشاريع الـمُسطرة في مجال الأمن العام برسم السنة الموالية.

وترسيخا لهذا المسار التواصلي، تستعرض المديرية العامة للأمن الوطني الخطوط العريضة لحصيلة سنة 2024 وفق المحاور الرئيسية التالية:

CNIE 2.0.. من بطاقة للتعريف والهوية إلى سند خدماتي إلكتروني

انتقلت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2024 إلى المستوى الثاني من استغلال البنية التحتية الرقمية ذات الطبيعة الإدارية المقدمة للمواطنين والمقيمين الأجانب على التراب الوطني، حيث انخرطت في مسار توسيع الشراكات المؤسساتية وفتح الباب أمام شبكة كبيرة ومتنوعة من المؤسسات العمومية والخاصة من أجل الاستفادة من الإمكانيات الخدماتية التي يوفرها الجيل الثاني من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وذلك عبر تعميم استعمال منظومة «الطرف الثالث الموثوق به للتحقق من الهوية» المرتبطة بمنصة «الهوية الرقمية»، والتي تم تطويرها من طرف خبراء المديرية العامة للأمن الوطني.

ومن هذا المنظور، أضحت «منظومة الطرف الثالث الموثوق به للتحقق من الهوية»، خلال سنة 2024، بمثابة آلية معلوماتية متكاملة تسمح للمواطنات والمواطنين بالولوج الآمن لحزمة من الخدمات التي تقدمها القطاعات العامة والخاصة، بشكل يصون معطياتهم ذات الطابع الشخصي من جهة، وتسمح لمن يحمل منهم بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية بالتعريف بنفسه والتحقق من هويته واستعمالها في مختلف المعاملات الإدارية والمصرفية بشكل آني وآلي ومؤمن لدى مزودي الخدمات من جهة ثانية، سواء بشكل حضوري باستعمال الحامل المادي للبطاقة المزودة بشريحة إلكترونية، أو عن بعد باستخدام منظومة «الهوية الرقمية» المتوفرة على أنظمة تشغيل الأجهزة المحمولة الأكثر استعمالا على الصعيد الوطني.

وتعميما لهذه الخدمة العمومية، واصلت المديرية العامة للأمن الوطني مسار الشراكة والتعاقد مع الهيئات المهنية والمؤسسات التي تشرف على تدبير مجموعة من القطاعات الخدماتية الإدارية والتجارية والاجتماعية، حيث وصل مجموع الاتفاقيات الإطار التي تم توقيعها في هذا الصدد إلى 17 اتفاقية وبروتوكول إطار، تم توقيعها مع كل من بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والمجموعة المهنية لمؤسسات الأداء ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية والجامعة المغربية للتأمين ووزارة الشباب والثقافة والتواصل وهيئات مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، فضلا عن الهيئات الوطنية للموثقين والعدول وصندوق الإيداع والتدبير والصندوق المهني المغربي للتقاعد ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والرياضة، والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

وتهدف هذه البروتوكولات والاتفاقيات العامة إلى فتح الباب أمام القطاعات الحكومية والمؤسسات التابعة والمنخرطة بهذه الهيئات للاندماج في منظومة التعريف الرقمي الذي يقدمه الجيل الثاني من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وذلك بشكل مباشر وبشراكة مع وكالة التحول الرقمي واللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وإلى جانب هذه الاتفاقيات، صادقت المديرية العامة للأمن الوطني، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، على الترخيص المباشر لأكثر من 30 مؤسسة عمومية وخاصة لاستعمال منصة الطرف الثالث للتحقق من الهوية، ممثلة في وزارة العدل فيما يخص السجل العدلي والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة التجارة الخارجية ووزارة السياحة فيما يتعلق بالسجل الوطني للصناعة التقليدية، والمديرية العامة للجماعات المحلية التابعة لوزارة الداخلية والمكتب الوطني للملكية الصناعية والتجارية، ووزارة التجهيز والماء، والمديرية العامة للضرائب، والمديرية العامة للجمارك، فضلا عن العشرات من الأبناك الوطنية والمؤسسات الائتمانية والمصرفية ومؤسسات القروض العقارية وغيرها.

وتدعيما لمنظومة الطرف الثالث الموثوق به للتحقق من الهوية التي طورتها المديرية العامة للأمن الوطني ووضعتها رهن إشارة المواطنين والمؤسسات المصرفية والخدماتية الوطنية، أطلقت مصالح الأمن الوطني،

Application:
Mon identité numérique - هويتي الرقمية
Disponible sur: DISPONIBLE SUR Google Play | Télécharger dans l'App Store

خلال سنة 2024، عملية تحيين شاملة لهذه المنظومة بشكل يستجيب للحاجيات التشغيلية التي عبّر عنها مزودو الخدمات العموميين والخواص، وهي العملية التي شملت لأول مرة اعتماد جواز السفر البيومتري والجيل الجديد من سندات الإقامة إلى جانب البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية في عملية التحقق من الهوية، فضلا عن فتح الباب أمام إمكانية حصول مزودي الخدمات على وصل رقمي للتحقق من الهوية عوض الاحتفاظ بنسخة من الوثيقة التعريفية نفسها.

وعلى نفس المنوال، استفاد التطبيق المعلوماتي المسمى «هويتي الرقمية»، شأنه شأن منصة الطرف الثالث للتحقق من الهوية، من عملية تحيين شاملة شملت تحسين تجربة استعمال هذا التطبيق ومزامنته مع التطبيقات المحمولة الخاصة بمزودي الخدمات من أبناك ومؤسسات تجارية، كما تم تزويده بخاصية الإنتاج الآلي لرمز الاستجابة السريعة «*Code QR*» على التطبيق بهدف تسريع عملية التحقق من الهوية، فضلا عن إدماج إمكانية دعم التحقق من الهوية عبر تقنيات التعرف على الوجه «*Reconnaissance Faciale*».

وفي إطار مواكبة هذا التحول الرقمي الخدماتي، أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني بوابة الخدمات الرقمية المدمجة «E-Police»، المخصصة لتقديم حزمة من الخدمات الإدارية الشرطية ضمن فضاء رقمي تفاعلي

نسخة من بطاقة السوابق

الطلب عن بعد و تتبع حالة الطلب

مباريات التوظيف

التسجيل بمباريات التوظيف للمديرية العامة للأمن الوطن

الهوية الرقمية

تدبير الهوية الرقمية و استغلال الوظائف الجديدة للبطاقة الوطنية للتعريف الالكترونية

موجه لعموم المواطنين والمواطنات بجميع جهات المملكة المغربية، وهي عبارة عن بوابة تتميز بسهولة الاستخدام وتوفير أحدث التكنولوجيات والحلول الرقمية المدمجة المعتمدة في مجال الإدارة الإلكترونية، من قبيل سرعة الاستجابة للطلبات، والتحقق عن بعد من الهوية، وحماية المعطيات الشخصية وبيانات المستعملين.

وقد حرصت المديرية العامة للأمن الوطني على أن تكون رقمنة بطاقة السوابق *Fiche Anthropométrique* أول خدمة إدارية يتم إدماجها ضمن البوابة الرقمية الجديدة *E-Police*، بشكل يسمح لعموم المواطنون والمواطنات من طلب هذه الوثيقة الإدارية عن بعد مباشرة بعد التحقق من هويتهم باستعمال منظومتي الهوية الرقمية والطرف الثالث للتحقق من الهوية التي توفرهما المديرية العامة للأمن الوطني بدورها.

وإضافة إلى خدمة طلب بطاقة السوابق القضائية، تم الحرص على ربط البوابة الإلكترونية *E-Police* بحزمة من الخدمات الرقمية التي توفرها المديرية العامة للأمن الوطني، خصوصا خدمة طلب موعد الحصول على بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، وخدمة التسجيل في مباريات الشرطة وغيرها، وذلك في أفق أن يشمل هذا المشروع الخدماتي في مراحله المقبلة إدماج ورقمنة طلب وثائق إدارية أخرى من قبيل شهادة السكنى، ورقمنة طلب تجديد البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

CNIE 2.0.. خدمة قرب عابرة للتراب الوطني

ومن منطلق تدعيم خدمات القرب المتعلقة بتعميم الاستفادة من حزمة المزايا التي يوفرها الجيل الجديد من الوثائق التعريفية، تميزت سنة 2024 بتكثيف مخططات العمل القاضية بتقريب وتعميم حصول عموم المواطنات والمواطنين على امتداد التراب الوطني على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، حيث تم تجنيد ما مجموعه 80 وحدة متنقلة جديدة، وهي عبارة عن مركبات نفعية مجهزة ومتصلة بالمنظومة المعلوماتية للوثائق التعريفية، نفذت العديد من العمليات الاستثنائية لإنجاز الوثائق التعريفية لفائدة ساكنة المناطق النائية الحضرية والقروية، استفاد منها ما مجموعه 130 ألف و242 مستفيدة ومستفيدا.

وفي هذا السياق، جرى تنظيم عمليات استعجالية قصد الاستجابة الآنية لطلبات المواطنين للحصول على الوثائق التعريفية الإلكترونية في بعض المناطق التي تعرضت لكوارث طبيعية أو حالات استثنائية، حيث تم تجنيد مجموعة من الوحدات المتنقلة لمواصلة عملية إنجاز وتجديد الوثائق التعريفية لفائدة ضحايا زلزال الحوز، وتنظيم عملية جديدة مماثلة لفائدة ضحايا الفيضانات التي شهدها إقليم طاطا وبعض مناطق المغرب الشرقي، فضلا عن تنظيم عملية خاصة لفائدة الأشخاص المستفيدين من العفو الملكي السامي المنعم به على المتابعين سابقا من أجل زراعة القنب الهندي، وهي العملية التي تم تعميمها ليستفيد منها جل قاطنة أقاليم شمال المملكة بتازة وتاونات ووزان والحسيمة وغيرها.

ولتسريع الاستفادة من الوثائق التعريفية لفائدة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، جرى خلال السنة الجارية العمل على تعميم برنامج تسجيل المعطيات التعريفية انطلاقا من 71 مركزا لإنجاز الوثائق التعريفية بالتمثيليات القنصلية والدبلوماسية المغربية بالخارج، بشكل مكن من تقليص مدة إنجاز بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية بشكل كبير، حيث تم إنجاز ما مجموعه 219 ألف و408 بطاقة للتعريف الإلكترونية لفائدة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج خلال السنة الجارية 2024.

وفي المجمل، فقد تم إنجاز ما مجموعه أربعة ملايين و696 ألف و69 بطاقة وطنية للتعريف الإلكترونية من الجيل الجديد خلال السنة الجارية، من بينها 3.449.678 بطاقة تم إنتاجها بمركز الإصدار بمدينة الرباط، و 1.246.391 بطاقة وطنية أخرى تم إصدارها بمركز الإصدار الإضافي الذي تم إحداثه بمدينة مراكش في إطار سياسة القرب من المواطنين، فضلا عن إصدار 1.513.569 بطاقة للسوابق، و 51.391 وثيقة إقامة للأجانب، و21.270 تأشيرة ولوج للتراب الوطني و3310 رخصة إقامة استثنائية من الجيل الجديد لسندات الإقامة.

ولتسريع الاستفادة من الوثائق التعريفية لفائدة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، جرى خلال السنة الجارية العمل على تعميم برنامج تسجيل المعطيات التعريفية انطلاقا من 71 مركزا لإنجاز الوثائق التعريفية بالتمثيليات القنصلية والدبلوماسية المغربية بالخارج

البطائق الوطنية للتعريف الإلكترونية من الجيل الجديد المنجزة

4.696.069

3.449.678
بطاقة تم إنتاجها بمركز الإصدار بمدينة الرباط

1.246.391
بطاقة وطنية أخرى بمركز الإصدار الإضافي بمراكش

219.408
لفائدة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج

الفضاء الرقمي الخدماتي... الحلول التكنولوجية في خدمة المواطن

واصلت الفرق التقنية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، خلال سنة 2024، عملية تحديث وترقية مجموعة من التطبيقات المعلوماتية الموجهة لخدمة أمن المواطنين، بما ينعكس إيجابا على الأداء الأمني، حيث قامت بربط نظام تدبير دوائر الشرطة المعروف اختصارا ب GESTARR بالمنظومة المعلوماتية الجديدة الخاصة بتدبير ملفات الجنايات والجنح بدوائر الشرطة، وهي عبارة عن أرضية معلوماتية تتابع مسار معالجة القضايا التي تتولى البحث فيها دوائر الشرطة انطلاقا من تحصيل المعطيات الأولية بنظام *GESTARR* إلى غاية إحالتها على الجهات القضائية ذات الاختصاص مرورا بإجراءات البحث والتحري، وهو النظام الذي يتم العمل به حاليا كمحطة أولية بولايات أمن القنيطرة وطنجة وسطات ومراكش ومكناس والأمن الجهوي بكل من ورزازات والراشيدية وتازة والحسيمة والأمن الإقليمي بكل من سلا وآسفي والجديدة، في انتظار تعميمه على الصعيد الوطني في الأمد المنظور.

وفي نفس الإطار، ساهمت المصالح التقنية للأمن الوطني في تطوير عدة تطبيقات وحلول معلوماتية لتمكين موظفي الشرطة من النهوض الأمثل بمهامهم، إذ جرى تطوير برنامج معلوماتي مستقل يمكّن مصالح التشخيص القضائي من بناء واستغلال

برمجيات تقنية جديدة، تستعمل تكنولوجيات الذكاء الإصطناعي في التعرف على الأشخاص وتحديد هويات المبحوث عنهم

قاعدة معطيات وطنية متكاملة للصور التقريبية للأشخاص المشتبه فيهم مدعومة بمواصفاتهم التعريفية وسِمَاتهم الجسدية المميزة، وهو التطبيق المقرون بتطبيق خاص للذكاء الاصطناعي يُمكّن مصالح الشرطة القضائية المكلفة بالأبحاث الجنائية من تحديد هوية المشتبه فيهم بشكل أسرع وأكثر دقة، حيث يجري حاليا العمل بهذا التطبيق بشكل فعلي في مرحلة تجريبية بكل من ولاية أمن الدار البيضاء وولاية أمن أكادير في أفق تعميمه في المستقبل القريب.

ومواكبة للمعايير الدولية التي يفرضها حصول المختبر الوطني للشرطة العلمية والتقنية على شهادة الجودة *ISO 17025* عن مجمل أنشطته في إجراء الخبرات التقنية والعلمية، فقد زودت الفرق المعلوماتية للأمن الوطني هذا المختبر بحزمة حلول رقمية جديدة، تمكن من متابعة دقيقة لمسار معالجة الأدلة الجنائية، انطلاقا من استقبالها وفتح أختامها إلى غاية إخضاعها للخبرات الضرورية، ووضع نتائجها رهن إشارة الجهات المختصة، وذلك وفق آلية رقمية بالكامل تراعي الضوابط التقنية والأخلاقيات المهنية المرتبطة بحفظ الأدلة ووسائل الإثبات وضمان وثوقيتها.

وضمانا للنجاعة في التدخلات الأمنية بالشارع العام، وتقوية آليات الرقابة على عمل الدوريات الشرطية، واصلت مصالح الأمن الوطني خلال السنة الجارية تعميم منظومة متكاملة للحماية البصرية الحضرية، مكونة من شبكات عمومية للمراقبة بالكاميرات تغطي التجمعات الحضرية الكبرى بمدن الدار البيضاء ومراكش وفاس ومكناس وأكادير والرباط وتطوان وأسفي ووجدة، والتي يجري تنفيذها واستغلالها في إطار شراكات مع السلطات المحلية المختصة، مدعومة على المستوى الميداني بنظام مكون من أكثر من 4300 كاميرة محمولة من قبل موظفي الشرطة، ونظام الكاميرات المحمولة على متن مركبات خاصة بالشرطة، والمرتبطة جميعها بالجيل الجديد من قاعات القيادة والتنسيق، بشكل يضمن فعالية واستجابة سريعة خلال التدخلات الأمنية بالشارع العام.

وتواكب مصالح الأمن الوطني حاليا منظومة الحماية البصرية من خلال اعتماد آلية للمراقبة باستعمال الطائرات بدون طيار « *Drones* »، حيث تم العمل على اقتناء 26 منظومة متكاملة من هذه المسيّرات المخصصة للعمل على مكافحة أنشطة شبكات تنظيم الهجرة غير المشروعة والاتجار في البشر وتهريب المخدرات على مستوى المنافذ الحدودية، فضلا عن مواكبة الأعمال النظامية الكبرى والمقابلات الرياضية التي من المتوقع أن تحتضنها بلادنا خلال السنوات المقبلة، كما جرى في هذا السياق تكوين مجموعة من موظفي الشرطة على تسيير هذه الوسائل التقنية واستغلال المحتوى البصري الذي تنتجه في إطار العمليات الأمنية.

وفي إطار مخطط استراتيجي لاعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي، واصلت المديرية العامة للأمن الوطني العمل على تجريب الجيل الثاني من منظومة تكنولوجية جديدة، تروم استغلال شبكات كاميرات المراقبة الحضرية والكاميرات المحمولة الخاصة بالأمن الوطني في القراءة الآلية للوحات ترقيم السيارات بالمحاور الطرقية الحضرية، وهي العملية التي وصلت مراحل متقدمة بولاية أمن الدار البيضاء وأكادير، بحيث مكنت هذه التقنية خلال السنة الجارية من رصد 246 سيارة ومركبة تشكل موضوع بلاغات بالسرقة، فضلا عن رصد 410 مركبة يشكل أصحابها موضوع مذكرات بحث على الصعيد الوطني للاشتباه في تورطهم في ارتكاب أفعال إجرامية مختلفة.

ودائما في مجال تسخير التكنولوجيات الحديثة للتواصل لخدمة المواطنين، مكن استغلال منصة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» في نشر وتعميم البلاغات الخاصة بالبحث عن الأطفال المختفين الذين يشكلون موضوع أبحاث لفائدة العائلة، من إعطاء دفعة قوية لمنظومة «طفلي مختفي» المعلوماتية المرتبطة بدوائر الشرطة على الصعيد الوطني، والتي ساهمت هذه السنة في تحديد مكان تواجد 59 طفلا قاصرا جرى التبليغ عن اختفائهم في ظروف مشكوك فيها.

تحديث البنيات الشرطية ... تدعيم للقرب وتنويع للعرض الأمني

تواصلت خلال السنة الجارية عملية تشييد المقر المركزي الجديد للمديرية العامة للأمن الوطني بمدينة الرباط، وهو عبارة عن مجمع إداري يجمع بين جمالية العمران المغربي الحديث والمعايير الهندسية والتشغيلية المعتمدة في تشييد المنشآت الأمنية المصنفة عالية الحساسية، حيث ناهزت نسبة الإنجاز 90 بالمائة في جزء كبير من تجهيزات ومرافق هذا المقر، الذي من المتوقع افتتاحه بشكل رسمي خلال سنة 2025 حسب البرنامج الأولي المسطر.

ولتدعيم البنيات الترابية المخصصة لشرطة القرب، وضمان المواكبة الخدماتية للتوسع العمراني بالأقطاب الحضرية الجديدة، أحدثت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية 19 بنية أمنية جديدة، تمثل أبرزها في مواكبة التوسع العمراني والحضري لمدينة الناظور من خلال ترقية المنطقة الإقليمية للأمن بالمدينة إلى أمن جهوي، مع ما يصاحب هذا التوجه من تدعيم للوسائل اللوجستيكية والموارد البشرية والإمكانيات العملياتية، فضلا عن إحداث أربع دوائر للشرطة جديدة بكل من الحسيمة وسوق السبت أولاد النمة وفاس المدينة، وسيدي يوسف بن علي بمدينة مراكش.

وتدعيما لشرطة القرب، أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية قاعة جديدة للقيادة والتنسيق بولاية أمن القنيطرة، وهي عبارة عن منشأة أمنية متكاملة لتدبير العمليات الأمنية الميدانية، ومباشرة العديد من المهام العملياتية كالأمن الطرقي وشرطة النجدة والمراقبة الحضرية بالكاميرات، لتنضاف وتتكامل مع الفرقة المتنقلة لشرطة النجدة التي تم إحداثها بنفس المدينة خلال سنة 2023، وذلك بهدف العمل بنظام 7/7 و24/24 لضمان الاستجابة لنداءات النجدة الصادرة عن المواطنين في أقصى سرعة ممكنة، وخلال مدد زمنية تتم مراقبتها وتتبعها بشكل دائم من قبل المصالح المختصة على المستويين المركزي والجهوي.

وضمن نفس التوجه القاضي بتدعيم الفرق الميدانية المكلفة بالاستجابة لنداءات النجدة الصادرة عن المواطنين، تم تدعيم فرق شرطة النجدة بولاية أمن مراكش من خلال إحداث فرقتين متنقلتين للدراجيين بكل من منطقة أمن مراكش المنارة ومنطقة أمن مراكش جليز، فضلا عن إطلاق مشاريع متكاملة لتدعيم المركز الرئيسي للقيادة والتنسيق بولاية أمن الدار البيضاء بفرقة متنقلة لشرطة النجدة، يجري حاليا توفير وسائل لوجستيكية مهمة وتكوين العشرات من موظفي الشرطة للعمل في هذه الفرقة، التي من المتوقع أن تغطي تراب القطب الحضري للدار البيضاء، والمكون من 13 منطقة أمنية.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار مواكبة كثافة حركية السير والجولان على المستوى الطرقي، أعطت المديرية العامة للأمن الوطني إشارة الانطلاقة للعمل بست مصالح جديدة لمعاينة حوادث السير بكل من مدن مراكش والدار البيضاء وسلا والقنيطرة، فضلا عن إحداث خمس وحدات للسير الطرقي تغطي المناطق الأمنية التابعة لولاية أمن مراكش، حيث سيتم في الأمد القريب تزويد هذه الفرق ونظيراتها على الصعيد الوطني بأكثر من 180 جهازا لقياس السرعة من الجيل الجديد، وذلك بشراكة مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

واستعداداً للتظاهرات الرياضية الكبرى التي ستحتضنها المملكة المغربية انطلاقا من السنة المقبلة، جرت ترقية الخلايا الرياضية التابعة لمدن الرباط ومراكش وفاس وأكادير وطنجة، التي من المتوقع أن تحتضن منافسات كأس إفريقيا للأمم في كرة القدم 2025، إلى فرق ولائية للأمن الرياضي، مع تدعيمها بالموارد البشرية المؤهلة، وتجهيزها بالوسائل والمعدات اللوجستيكية ووسائل النقل الضرورية، فضلا عن إحداث «مصلحة ولائية للأمن الرياضي» بمدينة الدار البيضاء في خطوة مهمة نحو بلورة نموذج مغربي في مجال تأمين مباريات كرة القدم الدولية.

وفي إطار مواكبة توسع وكثافة حركية العبور على مستوى المعابر الحدودية البحرية والجوية، أحدثت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية مجموعة من البنيات الشرطية الجديدة، ممثلة في المفوضية الخاصة بالميناء البحري لمدينة طانطان، والمفوضية الخاصة لمطار مولاي علي الشريف بالريصاني، ومفوضية مطار مدينة زاكورة، وهي بنيات تجمع بين مهام شرطة الحدود وتأمين منشآت وتجهيزات النقل الجوي والبحري.

19 بنية أمنية جديدة، من بينها:

- مصلحة ولائية للأمن الرياضي
- ترقية المنطقة الإقليمية للأمن بالناظور إلى أمن جهوي
- أربع دوائر للشرطة بكل من الحسيمة - سوق السبت أولاد النمة - فاس المدينة - سيدي يوسف بن علي بمدينة مراكش
- فرقتين متنقلتين للدراجيين بمراكش
- ست مصالح لحوادث السير الطرقي بمراكش - الدار البيضاء - سلا والقنيطرة
- إطلاق قاعة جديدة للقيادة والتنسيق بولاية أمن القنيطرة

كما عرفت سنة 2024 مواصلة تدعيم الوحدات الترابية بفرق متخصصة جديدة من بينها إحداث ثلاث فرق للشرطة السينوتقنية (الكلاب المدربة للشرطة) بكل من ولاية أمن الدار البيضاء والأمن الجهوي بالحسيمة والأمن الإقليمي بأسفي، وإحداث الوحدة المتنقلة للإطعام التابعة للمجموعة المتنقلة للأمن GMS 99، وهي عبارة عن وحدة متنقلة مزودة بمطاعم وتجهيزات مطبخية متنقلة، مهمتها تأمين تغذية عناصر الوحدات المتنقلة بشكل مستقل خلال الأعمال النظامية الكبرى وفي المناطق النائية وصعبة التضاريس.

وفي مجال تعميم العمل بالمنظومة الجديدة والمتطورة من الأسلحة والمعدات الوظيفية في التدخلات الأمنية لشل حركية الأشخاص في حالة اندفاع أو يرفضون الامتثال لعناصر الشرطة، مع المحافظة على سلامتهم الجسدية وحماية عناصر الشرطة من أي اعتداءات جسدية، تم خلال السنة الجارية تعميم استعمال السلاح البديل "BOLAWRAP" من خلال تزويد مصالح الأمن الجهوي بكل من تازة وورزازات والحسيمة والناظور ومصالح الأمن الإقليمي بكل من الجديدة وأسفي بالعشرات من هذا السلاح البديل، فضلا عن الشروع في تزويد 14 قيادة أمنية بما مجموعه 560 مسدسا للصعق الكهربائي « TASER-7 »، حيث بلغ عدد التدخلات الأمنية التي تمت مباشرتها بواسطة هذه المعدات الوظيفية الجديدة أزيد من 117 تدخلا أمنيا بنسبة ارتفاع تصل إلى 194,5 بالمائة مقارنة مع سنة 2023.

إحصائيات مكافحة الجريمة.. استمرار ارتفاع معدل الزجر وتراجع مؤشرات الجريمة المقرونة بالعنف

اتسمت سنة 2024 باستمرار تنفيذ مضامين الاستراتيجية الأمنية المرحلية لمكافحة الجريمة برسم الفترة الممتدة ما بين 2022 و2026، والتي راهنت فيها المديرية العامة للأمن الوطني على تقوية بنيات مكافحة الجريمة، وتطوير مختبرات الشرطة العلمية والتقنية، وتعزيز الاستخدام الممنهج لآليات الاستعلام الجنائي والدعم التقني في مختلف الأبحاث الجنائية، وترسيخ البعد الحقوقي في الوظيفة الشرطية، خصوصا فيما يتعلق بإجراءات الحراسة النظرية وتدبير المراقبة في أماكن الإيداع، فضلا عن تعزيز التنسيق والتعاون البيني مع مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في مختلف القضايا الإجرامية بالغة التعقيد.

وتدعيما لآليات مكافحة الجريمة المعلوماتية والتهديد الإرهابي السيبراني، طور خبراء المديرية العامة للأمن الوطني هذه السنة المنصة الرقمية التفاعلية «إبلاغ»، التي تم الشروع في العمل بها في 3 يونيو 2024، ومكنت من إشراك المواطن في الوقاية والتبليغ عن التهديدات الإجرامية والمخاطر الإرهابية على شبكة الأنترنت، كما شهدت هذه السنة أيضا تنزيل بنود العديد من

الشراكات المؤسساتية الرامية لتطوير تقنيات البحث الجنائي وملاءمتها مع منظومة حقوق الإنسان، لاسيما اتفاقية الشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان القاضية بتكوين موظفي إنفاذ القانون العاملين في أماكن الإيداع والوضع تحت الحراسة النظرية، والخطة المشتركة القاضية بتدعيم التكوين الممنهج لضباط الشرطة القضائية المنجزة بتعاون مع رئاسة النيابة العامة وقيادة الدرك الملكي.

وتوطيدا للبعد الحقوقي في الوظيفة الشرطية، خصوصا في مرحلة البحث التمهيدي وتقييد الحرية ما قبل المحاكمة، فقد شهدت سنة 2024 مواصلة تنزيل التوصيات المرتبطة باحترام حقوق الإنسان في العمل الأمني، حيث بلغ عدد الدورات التكوينية المنجزة خلال السنوات الخمس الأخيرة ثلاثة آلاف و537 دورة تدريبية في مجال احترام حقوق الإنسان، ونشر وتعميم 710 مذكرة مصلحية لتمليك موظفي الشرطة ثقافة حقوق الإنسان وأنسنة ظروف الاحتفاظ تحت الحراسة النظرية واستعراض الممارسات المثلى لتطبيق القانون، فضلا عن تنفيذ 2250 عملية مراقبة فجائية لأماكن الوضع تحت الحراسة النظرية وأماكن إيداع القاصرين المحتفظ بهم في إطار الأبحاث القضائية.

وتدعيما لهذه المكتسبات، شهدت سنة 2024 تنظيم رواق مشترك بين مصالح المديرية العامة للأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال فعاليات الدورة الخامسة للأبواب المفتوحة للأمن الوطني بمدينة أكادير، كما تم إعداد دليل استرشادي حول ضمانات وحقوق الأشخاص في وضعية تقييد الحرية خلال مرحلة البحث، باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية، تم وضعه رهن إشارة موظفي الشرطة العاملين بأماكن الإيداع والحراسة النظرية.

وفي إطار دعم بنيات مكافحة الجريمة، تم تعزيز فرق مكافحة العصابات التي ناهز عددها حاليا 26 فرقة متخصصة موزعة على التراب الوطني، وتم تجهيزها هذه السنة بالأسلحة البديلة لاسيما الصاعق الكهربائي TASER-7 و104 سيارة رباعية الدفع و720 دراجة نارية من مختلف الأحجام وملابس نظامية تساعدها على التدخل في مختلف الوضعيات، كما تم تدعيم عمل هذه الفرق ومختلف الوحدات النظامية بستين من الكلاب المدربة للشرطة المتخصصة في الكشف عن المتفجرات والأسلحة والمخدرات وأوراق البنك والجثث.

وبخصوص المؤشرات الرقمية لعمليات مكافحة الجريمة، فقد تم تسجيل استقرار وثبات في إجمالي عدد القضايا الزجرية المسجلة التي ناهزت 755 ألف و541 قضية، مقارنة مع 738 ألف و748 قضية خلال نفس الفترة من سنة 2023، بينما تم تسجيل تراجع ملحوظ بنسبة ناقص 10 بالمائة في مؤشرات الجريمة العنيفة التي تمس بالإحساس العام بأمن المواطنات والمواطنين.

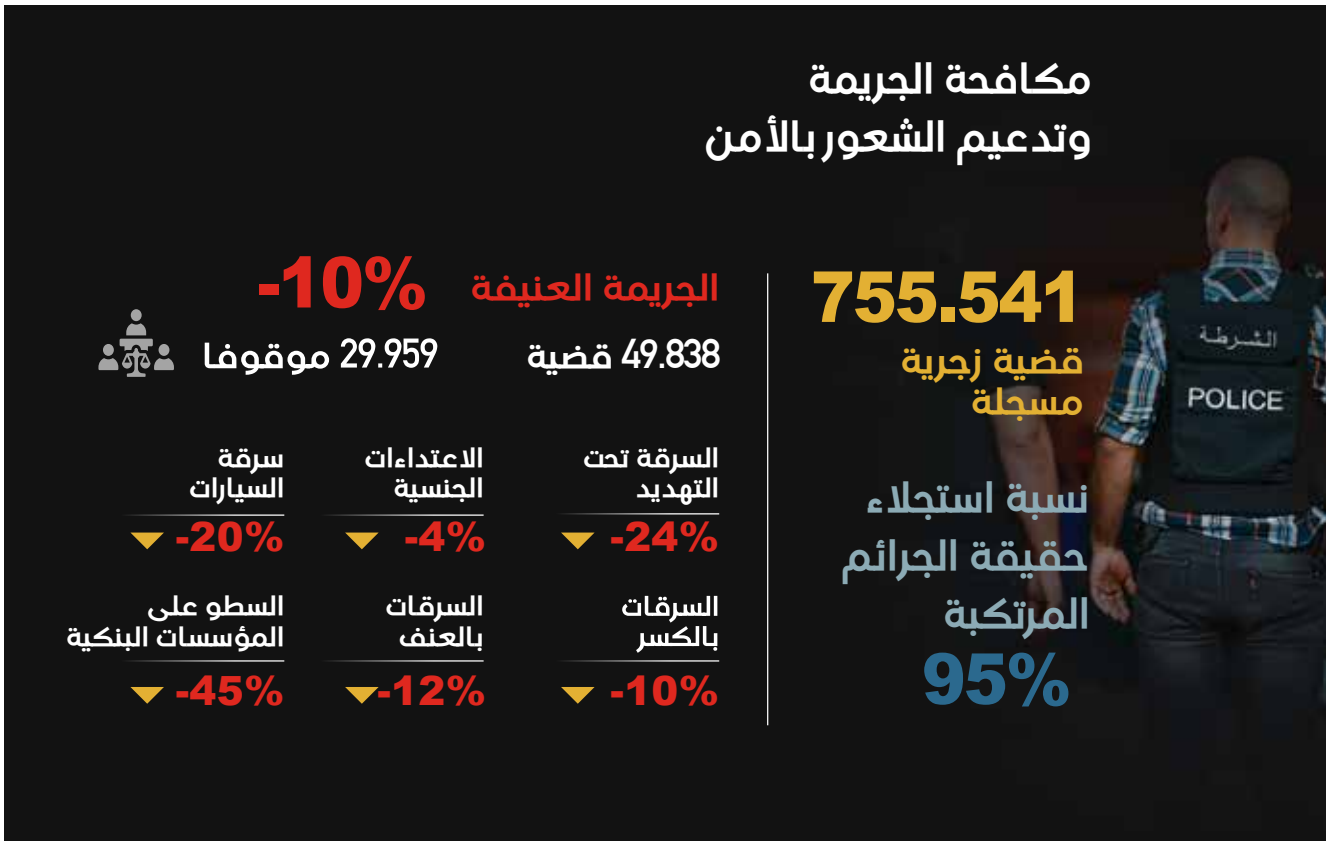

فقد تراجعت مثلا قضايا السرقة المشددة بنسبة ناقص 24 بالمائة في السرقات تحت التهديد، وناقص 20 بالمائة في سرقة السيارات، وناقص 12 بالمائة في السرقات بالعنف، وناقص 10 بالمائة في السرقات بالكسر وغيرها من ظروف التشديد، بينما تراجعت الاعتداءات الجنسية بناقص 4 بالمائة وكذا قضايا المخدرات بناقص 7 بالمائة والسطو على المؤسسات البنكية بناقص 45 بالمائة.

وفي مقابل ذلك، استمرّت مصالح الأمن الوطني في تحقيق مستويات قياسية في معدل الزجر، وهو نسبة استجلاء حقيقة الجرائم المرتكبة، حيث تم تسجيل هذه السنة 95 بالمائة كمعدل للزجر في المظهر العام للجريمة، وهو المستوى الذي شهد منحى تصاعدياً خلال السنوات الثمانية الأخيرة.

وفي تحليل نوعي للمظهر العام للإجرام، تبقى الجريمة العنيفة في مستوياتها الدنيا بحيث لم تتجاوز 07 بالمائة من إجمالي القضايا الزجرية المسجلة، حيث بلغت 49 ألف و838 قضية وعرفت توقيف 29 ألف و959 شخصا، من بينهم 10.720 كانوا يشكلون موضوع مذكرات بحث على الصعيد الوطني.

وقد راهنت مصالح الأمن الوطني خلال سنة 2024 على استهداف وتفكيك الشبكات الإجرامية المتخصصة في هذا النوع من الإجرام، حيث تم تفكيك 947 عصابة إجرامية تنشط في السرقات الموصوفة وتوقيف 1561 شخصا متورطا في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية، فضلا عن حجز 119 سيارة و75 دراجة نارية استعملت في تنفيذ هذا النوع من الإجرام.

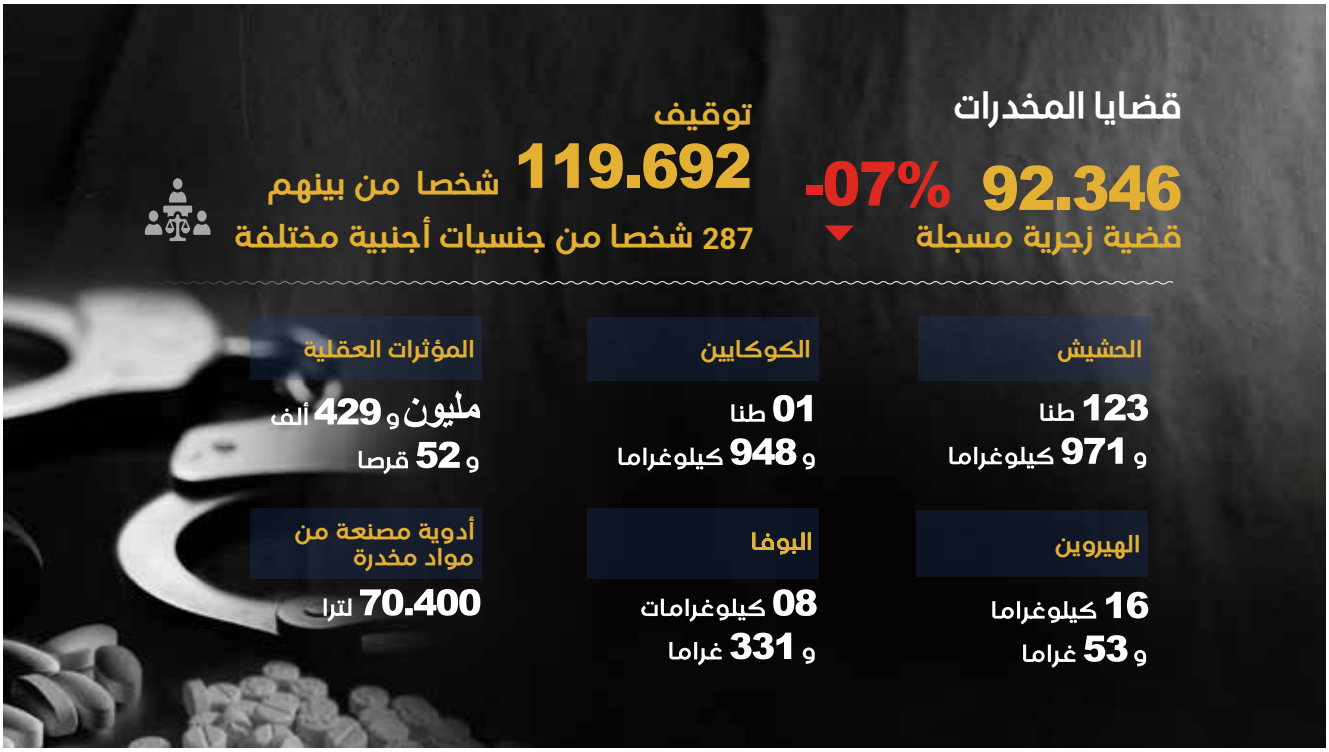

وفي قضايا المخدرات بمختلف أصنافها، فقد تم تسجيل تراجع بنسبة 7 بالمائة، حيث تمت معالجة 92 ألف و346 قضية، وتوقيف 119 ألف و692 شخصا، من بينهم 287 شخصا من جنسيات أجنبية مختلفة. أما الشحنات المخدرة المحجوزة فقد ناهزت 123 طنا و971 كيلوغراما في مخدر الحشيش ومشتقاته، وطن و948 كيلوغراما من الكوكايين، و16 كيلوغراما و53 غراما من الهيروين، علاوة على مليون و429 ألف و52 من المؤثرات العقلية المهلوسة، من بينها 773 ألف و493 قرص من مخدر إكستازي.

وشهدت هذه السنة إجهاض عمليتين لتهريب أدوية مصنعة من مواد مخدرة خاضعة للمراقبة الدولية، انطلاقا من آسيا في اتجاه دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تم حجز 704 ألف قنينة تضم 70 ألف و400 لتر من هذه المواد المخدرة.

أيضا سجلت سنة 2024 تراجعا كبيرا بنسبة 47 بالمائة في عدد قضايا مخدر «البوفا»، وناقص 52 بالمائة في عدد الأشخاص المتورطين في هذا الصنف من المخدرات، بينما عرفت- في المقابل- نسبة الضبطيات زيادة قدرها 58 بالمائة بعدما تم تشديد المراقبة الحدودية وعمليات استهداف هذا المخدر التركيبي، مما مكن من حجز ثماني كيلوغرامات و331 غراما من مخدر البوفا.

أما بخصوص قضايا الهجرة غير الشرعية، فقد تكللت جهود مصالح الأمن الوطني خلال سنة 2024 بتفكيك 123 شبكة إجرامية تنشط في تنظيم الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، بزيادة ناهزت 02 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة، كما تم توقيف 425 مُنظما ووسيطا في عمليات الهجرة، وحجز 713 وثيقة سفر مزورة، فضلا عن إجهاض محاولة هجرة 32 ألف و449 مرشحا، من بينهم تسعة آلاف و250 مواطنا أجنبيا.

وقد سجلت سنة 2024 أسلوبا إجراميا جديدا له ارتباط بقضايا الهجرة غير الشرعية، يتمثل في نشر دعوات تحريضية على الهجرة الجماعية على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث أسفرت العمليات الأمنية المنجزة عن تشخيص هويات 65 محرضا، تم توقيف 50 شخصا منهم أحيلوا على العدالة في حالة اعتقال، بينما تم إخضاع أربعة أشخاص لأبحاث قضائية وإحالة ملفاتهم على العدالة، في حين تم تعميم مذكرات بحث على الصعيد الوطني في حق 11 شخصا يشتبه في تورطهم في التحريض على ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية.

وعلاقة بالجرائم المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة وجرائم الابتزاز المعلوماتي، فقد سجلت زيادة قدرها 40 بالمائة، بعدد قضايا ناهز 8333 قضية، في حين بلغ عدد المحتويات ذات الطبيعة الابتزازية المرصودة 3265 محتوى إجرامي، وعدد الانتدابات الدولية الموجهة في إطار هذه القضايا 956 انتداباً، بينما بلغ عدد الموقوفين والمحالين على العدالة في هذا النوع من الجرائم 563 شخصا.

أما قضايا الابتزاز الجنسي باستعمال الأنظمة المعلوماتية، فقد سجلت تراجعا ملحوظا بنسبة 23 بالمائة، بعدد قضايا بلغ 391 قضية، أسفرت عن توقيف 163 شخصا متورطا في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية، التي استهدفت 394 ضحية من بينهم 123 أجنبيا.

وعلاقة بهذا الموضوع، فقد توصلت منصة «إبلاغ» المخصصة لتبليغات المواطنين عن الجرائم المرتكبة على شبكة الإنترنت منذ تاريخ الشروع بالعمل بها في يونيو 2024، بما مجموعه 12 ألف و614 إشعارا وبلاغا تم التعاطي معها وفقا للقانون، وهمت بالأساس جرائم التشهير والتحريض والتهديد بارتكاب أفعال إجرامية والابتزاز الجنسي المعلوماتي وانتحال صفة والإشادة بارتكاب أعمال إرهابية.

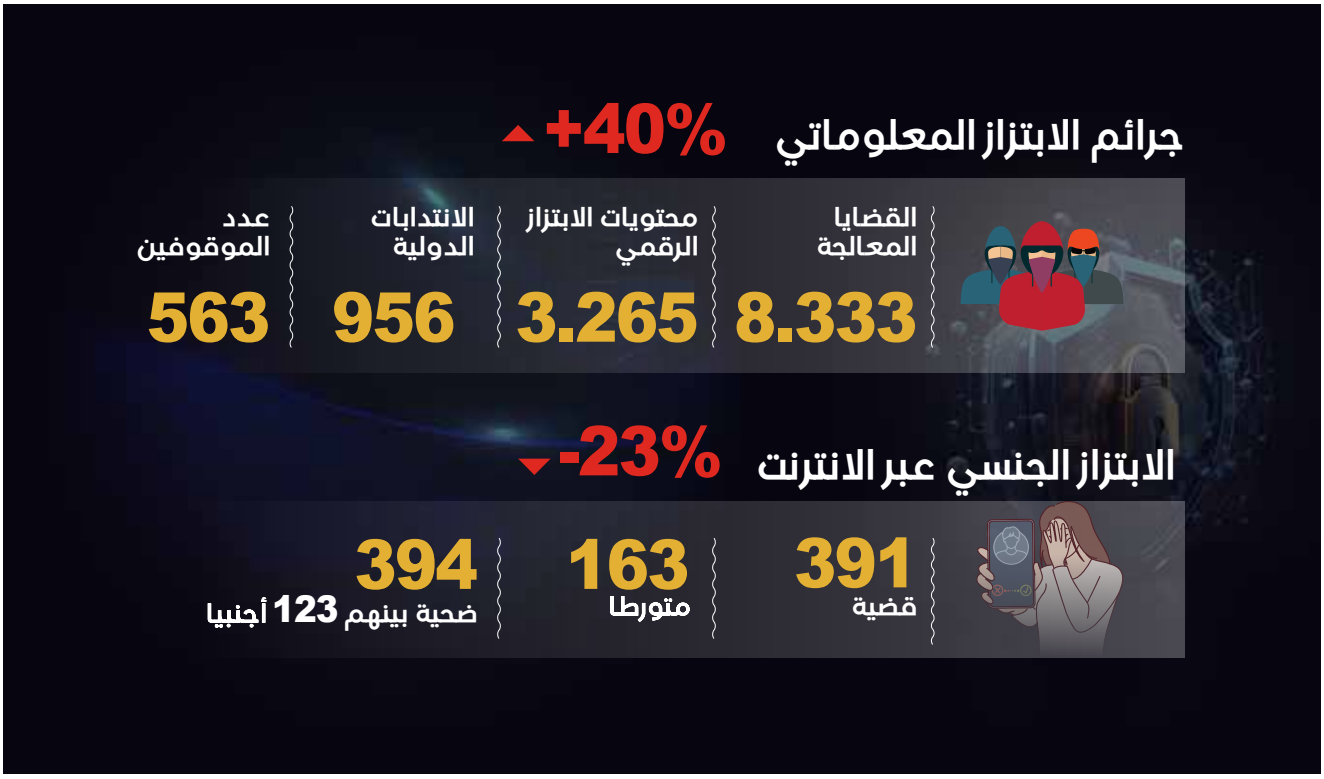

أما بالنسبة للجرائم المالية والاقتصادية وغسيل الأموال، فقد واصلت مصالح الأمن الوطني تقوية وتطوير تقنيات البحث الجنائي في هذا النوع من الجرائم، سواء على مستوى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية أو الفرق الجهوية للشرطة القضائية الأربع التابعة لها في كل من الرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش. وقد عالجت هذه الفرق 656 قضية تتعلق بغسيل الأموال بزيادة ناهزت 27 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة، وتنفيذ الأوامر القضائية بشأن عقل الممتلكات في 415 ملفا، علاوة على حجز متحصلات وعائدات إجرامية بقيمة إجمالية ناهزت 331 مليون و907 ألف و537 درهم، من بينها 101 مليون و881 ألف و322 درهم تم حجزها فقط في إطار قضايا غسيل الأموال.

وقد جاءت قضايا المخدرات في المرتبة الأولى في الجرائم الأصلية المرتبطة بغسيل الأموال بما مجموعه 295 قضية وبنسبة 45 بالمائة، متبوعة بالجرائم الاقتصادية والمالية بعدد قضايا بلغت 195 قضية وبنسبة مئوية ناهزت 29 بالمائة.

وفي نفس السياق، سجلت مصالح الأمن الوطني 504 قضية مرتبطة بجرائم الفساد المالي خلال سنة 2024، محققة نسبة تراجع قدرها 5 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة، تنوعت ما بين 214 قضية تتعلق بالرشوة واستغلال النفوذ، و192 قضية لها ارتباط بقضايا اختلاس وتبديد أموال عمومية، و98 قضية تتعلق بالابتزاز والشطط في استعمال السلطة. وقد بلغ عدد الأشخاص المتورطين في هذا النوع من الإجرام 689 مشتبهاً فيه.
وفي الجانب المرتبط بالجريمة المالية، فقد تراجعت قضايا تهريب العملات الأجنبية بنسبة 21 بالمائة، حيث بلغت هذه السنة 30 قضية فقط وتورط فيها سبعة مواطنين أجانب، وهو نفس المنحى التراجعي الذي سجلته

القضايا المرتبطة بالشيكات، حيث عالجت مصالح الأمن الوطني 44 ألف و906 قضية، وهو ما يشكل تراجعا بنسبة 23 بالمائة مقارنة مع سنة 2023.

أما الجرائم المتعلقة باستعمال وسائل الأداء المزيفة وتزوير الأوراق المالية، فقد عرفت في المقابل تزايدا بنسبة 32 بالمائة، حيث تمت معالجة 573 قضية، منها 146 قضية تتعلق بتزوير الأوراق المالية و427 تتعلق بالتزوير في سندات الأداء والبطائق البنكية. وقد حجزت مصالح الأمن في إطار هذه القضايا 1098 ورقة مالية وطنية مزيفة، و3251 ورقة مالية أجنبية مزيفة تنوعت ما بين 174 ألف و900 دولار أمريكي، و399 ألف و685 يورو، بالإضافة إلى 400 ورقة مالية مزيفة من الجنيه الإسترليني. وقد عرفت هذه القضايا تفكيك 31 شبكة إجرامية وضبط وتقديم أمام القضاء 203 شخصا للاشتباه في تورطهم في ارتكاب هذا النوع من الجرائم.

أيضا، حجزت مصالح الأمن في قضايا تزوير الأوراق المالية والاستخدام التدليسي لبطائق الأداء 62 دعامة إلكترونية ومعلوماتية استخدمت في عمليات التزوير، بينما بلغ عدد الخسائر المترتبة عن الغش في الأداء المالي والبنكي المسجلة في هذا النوع من القضايا 25 مليون و735 ألف و50 درهم، والتي نجمت في الغالب بسبب استخدام الأسلوب الإجرامي المعروف بالاصطياد الاحتيالي Phishing والاحتيال الصوتي Vishing.

وفي الشق المتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف والإشادة بالأعمال الإرهابية، أحالت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية هذه السنة على النيابة العامة المختصة 32 شخصا يشتبه في تورطهم في هذا النوع من القضايا، وذلك دون احتساب الخلايا الإرهابية التي تم تفكيكها من طرف المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.

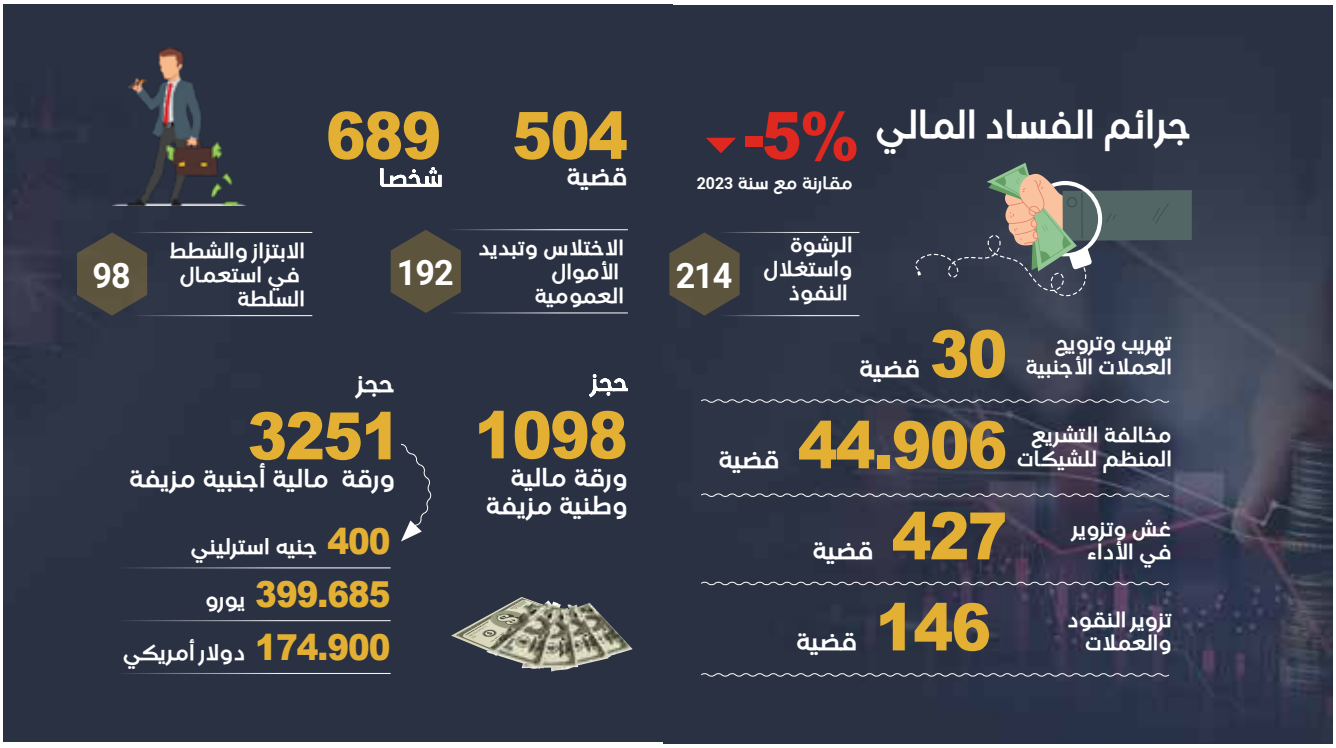

وقد توزع الأشخاص الذين قدموا أمام العدالة في قضايا الإرهاب على الشكل التالي: خمسة أشخاص من أجل الارتباط بخلية إرهابية بغرض الإعداد والتحضير لارتكاب أعمال إرهابية والإشادة بالإرهاب، وأربعة وعشرين شخصا من أجل تحريض الغير على الالتحاق بتنظيمات إرهابية بالخارج، وشخصان من أجل الاشتباه في محاولة التخطيط لتنفيذ عمل إرهابي، وشخص واحد من أجل التهديد بارتكاب عمل إرهابي.

وبخصوص حصيلة الشرطة العلمية والتقنية، فقد تميزت سنة 2024 بمواصلة تنزيل ورش تطوير الشرطة العلمية والتقنية، وتسخيرها لخدمة الأبحاث والتحقيقات الجنائية. وفي هذا الصدد، حصل مختبر الشرطة العلمية والتقنية بمدينة الدار البيضاء على شهادة المصادقة والاعتماد في جميع التخصصات العلمية والتقنية وفق مقياس (إيزو 17025)، وهي المصادقة التي تواصلت لسبع سنوات متعاقبة، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على جودة الخبرات العلمية المنجزة، وعلى مستوى الرفع من معدل زجر القضايا الإجرامية، كما ساهم كذلك في توطيد آليات المحاكمة العادلة بالاعتماد على الدليل العلمي في الأبحاث الجنائية.

وفي نفس السياق، أبرم مختبر الشرطة العلمية والتقنية بالدار البيضاء في سنة 2024 اتفاقية توأمة وتعاون مع المختبر الأمريكي Lawrence Livermore، بغرض المساعدة والتنسيق لجعل العلم والتكنولوجيا وسيلة آمنة لتحقيق النجاعة في الأبحاث الجنائية، كما انفتح كذلك في إطار الشراكات الدولية وتقاسم التجارب والخبرات على العديد من المختبرات في الدول الإفريقية الصديقة، علاوة على اقتناء مختبر متنقل DIM-LAB P3 بغرض رصد وتشخيص المكونات البيولوجية.

وبلغة الإحصائيات والمؤشرات الرقمية، عالجت المصالح التقنية التابعة لمعهد العلوم والأدلة الجنائية للأمن الوطني 730 طلب خبرة على الوثائق والمحررات المزورة بزيادة قدرها 2,5بالمائة، وأنجزت 132 خبرة على الأوراق المالية الأجنبية والوطنية المزيفة، و280 خبرة باليستية منجزة على 168 سلاحا ناريا و46 سلاحا مقلدا، و6240 من الذخائر والمقذوفات بنسبة زيادة قدرها 6 بالمائة مقارنة مع السنة الماضية.

وقد سجلت المصلحة المركزية للتصوير والأدلة الرقمية الجنائية وكذا المختبرات الجهوية لتحليل الآثار الرقمية ما مجموعه 7332 طلب خبرة، انصبّت على 29 ألف و182 دعامة إلكترونية، مسجلة ارتفاعاً قدره 18 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة. أما بخصوص المختبر الوطني للشرطة العلمية والتقنية بالدار البيضاء، فقد توصل خلال السنة الجارية ب 21 ألف و859 طلب خبرة علمية، من بينها 17 ألف و557 طلب تحليل ومطابقة لعينات الحمض النووي بزيادة ناهزت 7,5 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة، و1589 طلب خبرة في ميدان الكيمياء الشرعية بنسبة ارتفاع قدرها 14,5 بالمائة، في حين عالجت المصلحة الشرعية للمخدرات والسموم 2353 طلب خبرة مرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية بنسبة زيادة قدرها 14 بالمائة...الخ.

وعلى صعيد آخر، وتحديدا في الجانب المتعلق بمؤشرات الأمن الطرقي والسلامة المرورية، فقد عرفت سنة 2024 تسجيل 96.810 حادثة سير بدنية في المجال الحضري، بنسبة ارتفاع في حدود 14 بالمائة، وهو المعطى الذي انعكس بشكل مباشر على الحصيلة الإجمالية لضحايا حوادث السير، التي سجلت 1063 قتيلا و5046 مصابا بجروح خطيرة و126.147 مصابا بجروح خفيفة.

وبخصوص إجراءات المراقبة الطرقية، فقد تم تكثيف دوريات شرطة المرور وتعزيز المجموعات المتنقلة للسير الطرقي، مما مكن من إنجاز 390.015 محضرا لمخالفات قانون السير والجولان بنسبة ارتفاع قدرها ستة ونصف بالمائة تقريبا، كما سجلت محاضر المخالفات الجزافية والتصالحية ATF ارتفاعا في حدود 10 بالمائة، لتنتقل من 1.679.331 مخالفة خلال السنة المنصرمة إلى 1.848.202 مخالفة خلال السنة الجارية.

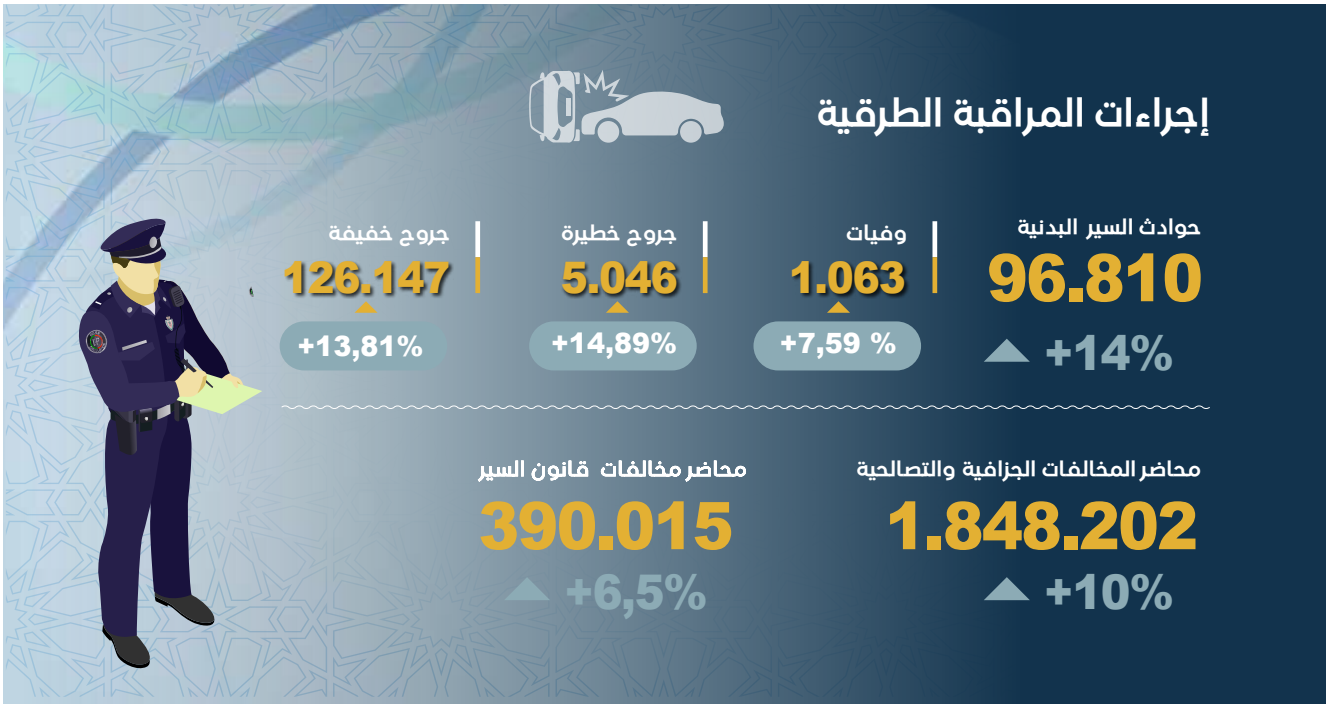

التعاون الأمني الدولي.. تتويج النموذج الأمني المغربي، وإبرام مذكرات تفاهم في مجال الأمن، والانفتاح على شركاء دوليين جدد

تميزت سنة 2024 بتحقيق ومراكمة العديد من النجاحات والمكتسبات في مجال التعاون الأمني الدولي، فقد جرى انتخاب مرشح المديرية العامة للأمن الوطني كنائب لرئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية « أنتربول» عن قارة إفريقيا، بأغلبية كبيرة مقارنة مع باقي المرشحين، وذلك خلال عملية التصويت التي جرت في نطاق الدورة 92 للجمعية العامة لمنظمة الأنتربول، التي انعقدت بمدينة غلاسكو باسكتلندا خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 7 نونبر 2024.

وتتطلع المديرية العامة للأمن الوطني من خلال عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة الأنتربول، كنائب للرئيس عن قارة إفريقيا، إلى تطوير آليات العمل الأمني الإفريقي، وتعزيز التعاون الشرطي في بعده جنوب-جنوب، وذلك اتساقا مع التوجيهات الملكية السامية التي تجعل من التعاون مع الدول الإفريقية في جميع المجالات والميادين خيارا استراتيجيا للمملكة المغربية.

كما شهدت سنة 2024 الانفتاح على شركاء دوليين جدد في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، بما يخدم مصالح المملكة المغربية في هذه المناطق من العالم، حيث تم إبرام مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الأمني والشرطي بين المدير العام للشرطة الفيدرالية بالبرازيل والمدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني بتاريخ 21 ماي 2024، وكذا إجراء مباحثات في إطار التناظر عن بعد مع المدير العام لشرطة التحقيقات الجنائية بدولة الشيلي بتاريخ 7 أكتوبر 2024.

وفي سياق متصل، أجرى المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني على هامش الدورة 92 للجمعية العامة لمنظمة الأنتربول، والاجتماع الثامن لقادة الشرطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مباحثات واجتماعات مكثفة لتعزيز التعاون الأمني مع العديد من الشركاء الأمنيين التقليديين وكذا الجدد، بمن فيهم الوزير المنتدب في وزارة الداخلية التركية، ونائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية في جمهورية صربيا، والمدير العام المساعد للشرطة بهونغ كونغ، والمدير العام للأمن بدولة السنغال، ورئيس المكتب المركزي الوطني بوزارة الأمن العام بدولة الصين الشعبية، والمفوضة العامة للشرطة بدولة النرويج، التي عبّرت عن رغبة بلادها في توطيد التعاون مع المغرب من خلال إبرام مذكرة تفاهم في المجال الأمني مع المديرية العامة للأمن الوطني.

وفي نفس الإطار، عززت المديرية العامة للأمن الوطني الإطار الاتفاقي الذي يؤطّر تعاونها الأمني مع العديد من أجهزة الشرطة في الدول الصديقة والشقيقة، حيث تم إبرام مذكرة تفاهم

مع قيادة شرطة لندن بتاريخ 6 مارس 2024، لتعزيز التعاون المشترك مع قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في مجال مكافحة الإرهاب، ومذكرة تفاهم في مجال التكوين الشرطي والاستثمار في الموارد البشرية الشرطية بين المديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العامة لشرطة أبوظبي في 23 شتنبر 2024.

كما تميزت سنة 2024 كذلك بتدعيم الشراكة الأمنية مع الجمهورية الفرنسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ومملكة بلجيكا والمملكة الإسبانية والجمهورية الإيطالية، من خلال مضاعفة الزيارات واللقاءات المتبادلة مع المدراء العامين لجهاز الأمن الداخلي والشرطة الوطنية الفرنسية، والمدير العام للشرطة الوطنية الإيطالية، والمدير العام للمكتب الفيدرالي الألماني للتحقيقات الجنائية، والمديرة العامة للأمن الداخلي، والمفوض العام للشرطة الفيدرالية ببلجيكا الذي وقع بتاريخ 5 دجنبر 2024 خطة عمل مرحلية للتعاون الأمني مع المديرية العامة للأمن الوطني، بالإضافة إلى حضور المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني كضيف شرف في احتفالات تخليد ذكرى 200 عام لتأسيس جهاز الشرطة الوطنية الإسبانية.

وفي الشق المتعلق بالتعاون الأمني الشامل والمتعدد الأطراف، واصلت المديرية العامة للأمن الوطني تعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالتعاون الأمني، ومع مكاتب الأمم المتحدة المكلفة بمكافحة الجريمة والمخدرات وحماية النساء ضحايا العنف. وقد أجرى المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني خلال سنة 2024، لقاءات مكثفة مع كل من الدكتور أحمد ناصر الريسي رئيس منظمة الأنتربول، ومع السيد يورغن شتورك الأمين العام المنتهية ولايته للمنظمة، ومع الأمين العام الجديد للأنتربول السيد فالديسي أوركيزا، وكذا مع السيد نايل جيتون المدير الجديد لمديرية مكافحة الجريمة المعلوماتية بالأنتربول..إلخ.

وفي الجانب المتعلق بالتعاون الأمني في التكوين الأكاديمي، شارك المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني في شهر نونبر 2024، في أشغال المجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، باعتباره عضوا في هذه الهيئة التقريرية العليا للجامعة، وهو الاجتماع الذي شكل مناسبة لتقديم مقترحات الأمن المغربي لتطوير التكوين الشرطي العربي على ضوء المتغيرات والتحديات الجديدة.

وبخصوص المؤشرات الرقمية للتعاون الأمني الدولي، عالج قطب التعاون الأمني الدولي التابع للمديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية 6800 ملفا وطلب معلومات، شكلت فيها قضايا المخدرات 10 بالمائة، ومكافحة الهجرة غير الشرعية 9 بالمائة، والاستغلال المتبادل لقواعد المعطيات الإسمية 25 بالمائة، و طلبات المعلومات 36 بالمائة..الخ.

وقد جاء التعاون الأمني مع الجارة الشمالية إسبانيا في المرتبة الأولى بنسبة 37 بالمائة، متبوعة بالتعاون الشرطي مع فرنسا بنسبة 28 بالمائة، وألمانيا ب11 بالمائة، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة مئوية بلغت 10 بالمائة، والنمسا 3 بالمائة، وهولندا 2 بالمائة...إلخ.

وبخصوص التعاون في مجال المساعدة التقنية وتبادل الخبرات والتجارب، أنهت المديرية العامة للأمن الوطني خلال هذه السنة جميع أشغال البناء والتجهيز الخاصة بالمركز العالي للتكوين الشرطي بمدينة إفران، في أفق افتتاحه في النصف الأول من سنة 2025، والذي سيتم استغلاله كمركز للتكوين التخصصي لفائدة ضباط وأعوان الشرطة من المغرب ومن مختلف الدول الإفريقية وكذا الدول الصديقة والشقيقة.

وفي إطار المساعدة التقنية المرتبطة بالتكوين الشرطي، استفاد 2019 موظف شرطة مغربي من البرامج التكوينية المنجزة في إطار التعاون الدولي، 87 بالمائة من هذه البرامج كانت بشكل حضوري، و58 بالمائة منها نظمت بالمغرب.

أما على صعيد التعاون الأمني العملياتي، فقد قام المكتب المركزي الوطني (أنتربول الرباط) بمعالجة 7053 طلب معلومات، وتيسير التعاون بشأن 2229 قضية تتعلق بالاتجار الدولي في السيارات المسروقة، مما مكن من حجز 380 مركبة مصرح بسرقتها بالخارج في قواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أنتربول.

كما قام المكتب المركزي الوطني بالرباط بمتابعة تنفيذ 125 إنابة قضائية دولية صادرة عن سلطات أجنبية، وتعميم 121 أمرًا دوليا بإلقاء القبض، وهو ما مكن من توقيف 135 شخصا مبحوثا عنهم على الصعيد الدولي من طرف السلطات القضائية المغربية. أيضا عمم نفس المكتب 2831 مذكرة بحث على الصعيد الوطني استجابة لطلبات صادرة عن مصالح أمنية في دول أجنبية ونشرات حمراء صادرة عن الأنتربول، ونشر كذلك 280 إعلانات بحث صادرة عن شعب الاتصال في الدول العربية، بينما تم نشر 1715 مذكرة لتوقيف سريان الأبحاث الدولية و503 مذكرة إيقاف الأبحاث المذاعة على الصعيد العربي.

وبخصوص مسطرة تسليم المجرمين، شهدت سنة 2024 استقدام 82 شخصا تم توقيفهم بالخارج بمقتضى أوامر دولية بإلقاء القبض صادرة عن السلطات القضائية المغربية، بنسبة زيادة فاقت 52 بالمائة مقارنة مع سنة 2023، كما تم توقيف 45 مواطنا أجنبيا بالمغرب تنفيذا لأوامر دولية صادرة في مواجهتهم، في حين تم تنفيذ إجراءات تسليم 35 أجنبيا لسلطات بلادهم بعدما صدر بشأنهم مرسوم التسليم.

الحصيلة السنوية 2024

تدبير الحياة المهنية لموظفات وموظفي الشرطة

1 - التوظيف والتكوين الشرطي... بوابة الأمن نحو الكفاءات المهنية

تميزت سنة 2024 بتسريع وتيرة تنزيل مقتضيات الميثاق الجديد للتوظيف والتكوين الشرطي، الذي عرف هذه السنة زيادة في عدد موظفات وموظفي الشرطة الجدد الذين تم استدعاؤهم لإجراء التداريب الأساسية بالمعهد الملكي للشرطة والمدارس التابعة له، والذين بلغ عددهم 9493 موظفة وموظف شرطة من مختلف الرتب، من المنتظر أن يعززوا الحصيص الإجمالي للموارد البشرية الشرطية بعد انتهاء فترات التدريب والتكوين التي تتراوح بين 06 أشهر وسنتين كأقصى حد.

كما عرفت السنة الجارية تنظيم ست (06) مباريات خارجية لتوظيف 6523 موظفا، يتوزعون ما بين 46 عميد شرطة ممتاز، و90 عميد شرطة، و400 ضابط شرطة، و50 ضابط أمن، و2500 مفتش شرطة، و3437 حارس أمن، وهي المباريات التي جرى الترشيح لها عبر بوابة إلكترونية متاحة للعموم على شبكة الأنترنت، مع توسيع نطاق الإشهار المعلن عنها ليشمل القنوات التلفزية ووسائط الاتصال الحديثة والعديد من الجرائد الوطنية، بما يضمن تكافؤ الفرص وتعميم الإعلان على جميع المترشحات والمترشحين.

التوظيف والتكوين الشرطي

9493 موظفة وموظف شرطة جدد من مختلف الرتب

(06) مباريات خارجية

6523 موظف (ة) شرطة

46 عميد شرطة ممتاز	**90** عميد شرطة	**400** ضابط شرطة
50 ضابط أمن	**2500** مفتش شرطة	**3437** حارس أمن

وقد شهدت هذه المباريات الوظيفية مشاركة أزيد من 93.415 مرشحة ومرشح لاجتياز الاختبارات الكتابية لمباريات الأمن الوطني، موزعين على 221 مركزا للامتحان في مختلف جهات وأقاليم المملكة، حيث شهدت الاختبارات الكتابية لمباراة حراس الأمن مشاركة 49.062 مرشحة ومرشحا، بينما شارك 21.448 من المرشحين في مباراة مفتشي الشرطة، و14.447 في مباراة ضباط الشرطة، و1.254 في مباراة ضباط الأمن، و7.204 في مباراة عمداء الشرطة، مما يؤشر على الاهتمام المتزايد الذي يوليه الشباب المغاربة للوظيفة الأمنية، التي تجعل من خدمة الوطن والمواطن هدفها النبيل والأساسي.

وفي المقابل، استفاد من برامج التكوين المهني الشرطي خلال هذه السنة 13.248 موظفة وموظف للشرطة، 72 بالمائة من بينهم خضعوا لدورات التكوين الأساسي الخاصة بالملتحقين الجدد بصفوف الأمن الوطني، وزهاء 17 بالمائة منهم استفادوا من حصص التكوين المستمر، وحوالي 03 بالمائة استفادوا من تدريبات متخصصة في مختلف المجالات الشرطية.

ولتعزيز الموارد البشرية الشرطية ودعمها بالكفاءات والأطر المؤهلة التي تخرجت من المعهد الملكي للشرطة والمدارس التابعة له بكل من العيون ووجدة وفاس وطنجة، تميزت سنة 2024 بتعيين 4893 موظفا وموظفة شرطة من الجيل الجديد بمختلف المصالح المركزية واللاممركزة للأمن الوطني، من بينهم سبعة عمداء شرطة ممتازون من الأطر العليا من مهندسين وأطباء وخبراء يحملون شهادات الدكتوراه في تخصصات علمية دقيقة، فضلا عن 80 عميد شرطة و255 ضابط شرطة و45 ضابط أمن و1744 مفتش شرطة و2762 حارس أمن.

وقد تم الحرص في تعيين موظفي الشرطة من الملتحقين الجدد بصفوف الأمن الوطني على اعتماد معايير دقيقة تتعلق بتغطية المناطق الحضرية، وفق رؤية تراعي تطور خريطة البنيات الأمنية وحاجيات المواطنين من المرفق العام الشرطي، فضلا عن إعطاء الأولوية للمدن التي تعرف طفرة عمرانية متسارعة، حيث تم تعيين 554 موظفة وموظف شرطة جدد بولاية أمن العيون و382 موظفا بالرباط و368 بالدار البيضاء، و296 موظفا بالأمن الجهوي بالحسيمة و246 موظفا بالأمن الجهوي بورزازات... إلخ.

برامج التكوين المهني الشرطي

13.248

مستفيدة ومستفيدا من موظفي الشرطة

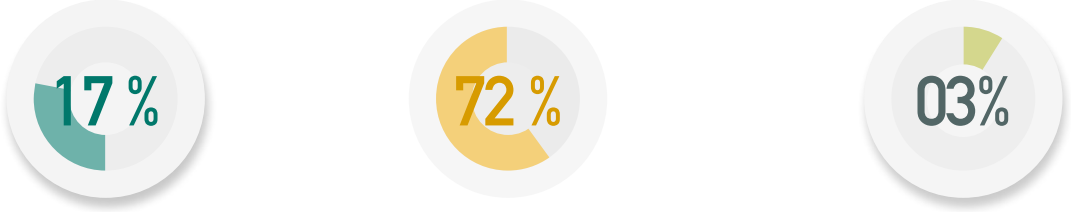

- 17 % دورات التكوين المستمر
- 72 % دورات التكوين الأساسي المخصصة للملتحقين الجدد بصفوف الأمن الوطني
- 03% تدريبات متخصصة في مختلف المجالات الشرطية

2. التحفيز والتأديب الوظيفي.. آليات الحكامة الرشيدة

راهنت مصالح الأمن الوطني في سنة 2024 على تدعيم إجراءات التحفيز الوظيفي، واعتمدت في ذلك على مقاربة مندمجة تضع موظف الشرطة في طليعة اهتمامات تدبير المرفق الشرطي. وقد تجسدت هذه المقاربة عمليا من خلال إرساء آليات متعددة للتحفيز والدعم الوظيفي من جهة، وعبر توفير فضاء مهني سليم تتوافر فيه كافة ضمانات الأمن الوظيفي من جهة ثانية.

وفي هذا السياق، شهدت هذه السنة الإعلان عن الترقية السنوية الاعتيادية برسم السنة المالية 2023، استفاد منها ما مجموعه 7 آلاف و513 شرطية وشرطيا من مختلف الرتب والأسلاك، من بينهم 280 من العنصر النسوي. وقد ناهزت نسبة المستفيدين من مجموع المسجلين في قوائم الترقية نسبة66,02 بالمائة، توزعت ما بين 4810 من موظفي شرطة الزي الرسمي، و2703 من موظفي شرطة الزي المدني.

كما حافظت المديرية العامة للأمن الوطني على «الانتظامية السنوية» في دراسة ملفات الترقية والإعلان عنها، حيث أنهت لجنة الترقي مؤخرا دراسة ملفات 15.452 موظفا مسجلا في قوائم الترقية برسم سنة 2024، على أساس الإعلان عن نتائجها في موعدها الاعتيادي في نهاية السنة الجارية. وعلى غرار السنوات الأخيرة، تم إيلاء عناية خاصة للموظفين المصنفين في الدرجات الصغرى والمتوسطة، بما يضمن لهم الاستفادة من الارتقاء الوظيفي الذي يعد واحدا من أهم الحوافز الوظيفية.

وعلاقة بالتحفيز دائما، واصلت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية تنزيل مخططها الرامي لتقريب الموظفين من محيطهم الاجتماعي والأسري، بعدما تمت الاستجابة لما مجموعه 7780 طلب انتقال، من بينها 2892 طلبا تمت معالجتها في إطار الآلية المستعجلة الخاصة بالحركية الوظيفية لدوافع اجتماعية أو صحية أو للالتحاق بالزوج أو الزوجة. كما تم أيضا استقبال 5194 موظفا والاستماع لطلباتهم في إطار آلية «طلبات المقابلة» المكفولة لعموم الموظفين، وكذا توفير حقوق الدفاع والمؤازرة ل 2502 موظفة وموظف شرطة، وذلك تكريسا من المديرية العامة للأمن الوطني لمبدأ «حماية الدولة» المخول قانونا لموظفي الأمن بسبب الاعتداءات الجسدية واللفظية التي قد تطالهم أثناء مزاولتهم لمهامهم.

وتحقيقا للإنصاف الوظيفي دائما، عملت المديرية العامة للأمن الوطني هذه السنة على تدعيم آليات التظلم الإداري التي تختص بها اللجنة المركزية للتظلمات المحدثة في ديسمبر 2018، والتي تختص بدراسة طلبات التظلم والاستعطاف الوظيفي، واقتراح التوصيات والمرئيات الكفيلة بتحقيق التوفيق بين مصلحة الموظف والمرفق العام على حد سواء. وقد توصلت اللجنة المركزية للتظلمات خلال السنة الجارية بما مجموعه 328 تظلما، وأصدرت على إثرها 363 توصية، قضت بمراجعة أو إلغاء 32 بالمائة من الجزاءات التأديبية المتخذة، بينما أوصت بالمصادقة على 60 بالمائة من العقوبات والإجراءات المقررة.

كما تميزت السنة الجارية بتحول جذري في عمل ودور آلية التظلم التي تشرف عليها اللجنة المركزية للتظلمات، والتي انتقلت من هيئة صرفة للتحكيم بين موظف الشرطة وآليات التأديب المهني، إلى لعب دور قوة اقتراحية وآلية داخلية للحكامة في مجال تدبير الحياة المهنية لموظف الشرطة، حيث أضحت اللجنة المركزية للتظلمات، انطلاقا من مخرجات دراسة ملفات التظلمات، تساهم اليوم في إنتاج حلول بديلة وممارسات فضلى تساهم في الرفع من جودة وفعالية منظومة تدبير الموارد البشرية الشرطية، مع الحفاظ على التوازن بين حسن سير المرفق العام الشرطي وحماية موظف الشرطة.

ومن نفس المنظور المرتبط بالتخليق، أسفرت الآلية التقويمية لمعالجة الأخطاء المهنية الصادرة عن موظفي الشرطة، سواء أثناء ممارستهم لمهامهم الوظيفية، أو تلك المرتبطة بصفتهم الشرطية عندما يتم الإخلال بواجبات التحفظ والنزاهة والاستقامة الشخصية المفروضة في رجال ونساء الشرطة، عن معالجة 7374 ملفا إداريا خلال سنة 2024، أصدرت على إثرها 1263 عقوبة تأديبية، أي بانخفاض قدره 50 بالمائة مقابل العقوبات التأديبية الصادرة سنة 2023، في معطى يؤشر على تحول إيجابي في ترسيخ قيم المهنية واحترام الضوابط والأخلاقيات الوظيفية في صفوف موظفي الشرطة.

كما باشرت لجان التفتيش للأمن الوطني خلال السنة الجارية 492 بحثا إداريا، من بينها 112 بحثا تم إجراؤه على ضوء وشايات تم التعاطي معها بالجدية اللازمة، وشملت 1746 موظفا للشرطة، وقد تميزت هذه الأبحاث بإجراء تحريات معمقة حول كافة الاختلالات المفترضة المنسوبة لمصالح وموظفي الأمن الوطني، وإجراء عمليات مراقبة وافتحاص لمختلف جوانب العمل الشرطي، حيث خلص 22 بحثا من بينها إلى وجود عناصر تأسيسية لأفعال مخالفة للقانون الجنائي، أحيلت على مصالح الشرطة القضائية لإشعار النيابات العامة المختصة والتماس فتح أبحاث قضائية بشأنها.

3. الرعاية الاجتماعية والصحية لأسرة الأمن الوطني

في ميدان الدعم الاجتماعي لفائدة موظفي الشرطة الممارسين والمتقاعدين وذوي حقوقهم، قدّمت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني مساعدات مباشرة عبارة عن منح مالية وعينية لفائدة منخرطيها، استفاد منها 1291 منخرطا، ممن كانوا ضحايا إصابات بليغة أثناء ممارسة مهامهم الوظيفية أو أصيبوا بأمراض خطيرة، والذين تمت معالجة ملفاتهم عبر مسطرة استعجالية، كما تم تقديم دعم مادي مباشر وقسيمات شراء خلال المناسبات الدينية لفائدة 4351 أرملة و601 متقاعدا من أسرة الأمن الوطني ممن يتقاضون معاشا شهريا متواضعا.

منح مالية وعينية
1610 منخرطا

دعم مادي مباشر وقسيمات شراء
4351 أرملة
601 متقاعدا

دعم مالي استثنائي
371 موظف(ة) شرطة ممن يعانون شخصيا او ذويهم من أمراض خطيرة

مناسك الحج

365 مستفيدا من أسرة الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني

230 مستفيدا من التغطية الشاملة لمصاريف الحج

135 مستفيدا من التغطية الجزئية لمصاريف الحج

وفي سياق العناية الخاصة بالموظفين، تم صرف دعم مالي استثنائي لفائدة 371 مستفيدا من موظفات وموظفي الشرطة ممن يعانون شخصيا أو ذويهم من أمراض خطيرة، وذلك لمساعدتهم على تحمل أعباء العلاجات الطبية المكلفة، وتم تمكينهم من دعم مالي في حدود 20 ألف درهم لكل مستفيد، من أجل مساعدتهم على تحمُّل أعباء الاستشفاء، والنهوض بأوضاعهم الاجتماعية.

أما بخصوص الجانب الروحي لموظفي الشرطة، فقد تميزت السنة الجارية بتوسيع قاعدة المستفيدين من مناسك الحج، حيث تم التكفل بمصاريف الحج لفائدة 285 مستفيدا من أسرة الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، من بينهم 230 مستفيدا حصلوا على التغطية الشاملة لمصاريف الحج، بينما بلغ عدد المستفيدين من التغطية الجزئية لمصاريف الحج 135 مقارنة مع 127 في العام المنصرم.

3582
طفلا وطفلة من أبناء وأيتام مؤسسة الأمن الوطني

وفي سياق متصل، استفاد 3582 من أبناء وأيتام مؤسسة الأمن الوطني من المخيمات الصيفية التي تمت برمجتها هذه السنة على أربعة مراحل من الاصطياف بمنتجعات سياحية ومراكز اصطياف بكل من مدن أكادير وبوزنيقة وإفران وتطوان. كما عملت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، لأول مرة هذه السنة، على برمجة مخيمات صيفية مجانية لفائدة 57 من أسر شهداء الواجب من موظفي الأمن الوطني بمجموعة من مراكز الاصطياف بمدن بوزنيقة وشفشاون، فضلا عن إعطاء انطلاقة بناء منتجع صيفي بمدينة مرتيل لفائدة أسرة الأمن الوطني.

وفي سياق دعم التفوق الدراسي في صفوف أبناء منخرطي مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للأمن الوطني، جرى هذه السنة تنظيم النسخة الثانية لحفل التميز، الذي تم خلاله تقديم منح مادية قارة ومستدامة لفائدة أبناء وأيتام موظفي الشرطة المتفوقين دراسيا، حيث تم تسليم منحة دراسية قدرها 10.000 درهم سنويا، متواصلة على مدى خمس سنوات كاملة من التعليم الأكاديمي العالي لفائدة 12 طالبا، في أفق توسيع قاعدة الاستفادة من هذا البرنامج بشكل دوري، لتصل إلى 60 مستفيدا في السنة في المستقبل القريب، كما تم تسليم مكافآت مالية ل 109 تلميذا وتلميذة ممن حصلوا على معدلات عالية في امتحانات الباكالوريا.

وإضافة إلى منح التفوق الدراسي السنوية، أطلقت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني خلال السنة الجارية برنامجاً جديداً للشراكة مع العديد من المؤسسات الأكاديمية العليا، يهدف إلى تسهيل التحاق أبناء وأيتام موظفي الأمن المتفوقين دراسياً بتلك المؤسسات. وقد تضمنت هذه الاتفاقيات منحاً دراسية وتخفيضات في مصاريف الدراسة تصل إلى 50% في بعض المعاهد الخاصة.

كما جرى خلال حفل التميز لهذه السنة تكريم موظفات وموظفي الشرطة الذين حققوا إنجازات في المسابقات الفنية والرياضية التي نظمتها المؤسسة، حيث تم منح مكافآت مالية للفائزين في مسابقة الإبداع التشكيلي، التي شهدت مشاركة 47 موظفاً قدموا 87 لوحة تشكيلية اختيرت من قبل لجنة من وزارة الثقافة. فيما تعمل المؤسسة حالياً على إعداد سجل إبداعي لموظفي الأمن الوطني المتميزين في مختلف المجالات، بهدف تعزيز مشاركتهم في الفعاليات والمسابقات الرياضية والفنية والثقافية مستقبلاً.

ودعما للمبادرات ذات الطابع الاجتماعي، أبرمت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني اتفاقيات شراكة وتعاون مع شركات للتأمين ومجموعة من المصحات والمقاولات الوطنية، تسمح لموظفات وموظفي الشرطة وذوي حقوقهم بالولوج إلى خدمات صحية وتجارية بتعريفة تفضيلية، من أبرزها اتفاقيات شراكة تروم ولوجهم لحزمة الخدمات التي يقدمها المزودون الثلاثة لخدمات الهاتف والأنترنيت على الصعيد الوطني بتكلفة مخفضة. حيث تنضاف هذه الشراكات جميعها إلى أخرى جرى عقدها خلال السنوات المنصرمة، والتي تسمح لأسرة الأمن الوطني بتلقي خدمات تجارية وصحية وتأمينية بشروط تفضيلية.

وتدعيما لقيم التواصل المؤسساتي مع منخرطيها، عملت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني على إطلاق بوابة معلوماتية خدماتية متكاملة على العنوان الإلكتروني www.fmsn.gov.ma، تم بناؤها باللغتين العربية والفرنسية، تقدم من خلالها لمحة شاملة ومحينة عن أنشطة المؤسسة وحزمة الخدمات التي تقدمها لأسرة الأمن الوطني.

أما بخصوص باقي الخدمات الصحية الأساسية، فقد عكفت مفتشية مصالح الصحة التابعة للأمن الوطني خلال السنة الجارية على بلورة مخطط العمل المرحلي «الصحة 2026»، الذي يتضمن رؤية جديدة لتدبير المرافق الصحية للأمن، تتمثل في دعم المبادرات الصحية الاستباقية والوقائية، وتنشيط عمليات المراقبة الصحية، وتنويع العرض الطبي الأساسي والتخصصي لفائدة موظفات وموظفي الشرطة.

كما عرفت السنة الجارية كذلك، مواصلة تقديم حزمة العلاجات الأساسية لفائدة موظفات وموظفي الشرطة، والتي وصل مجموعها 172.478 استشارة وتدخلا طبيا، تتوزع ما بين 64.618 استشارة في مجال الطب العام، و44.646 استشارة في طب الشغل، و7297 استشارة تخصصية، و18.159 إسعافا في طب الأسنان و5435 استشارة في مجال الدعم النفسي.

وعلى صعيد آخر، حرصت مفتشية مصالح الصحة للأمن الوطني على المساهمة في إثراء مخزون الاحتياطي الوطني من الدم، إذ باشرت العديد من الحملات التطوعية ساهم فيها 8502 موظفة وموظف شرطة، كما باشرت الأطقم الصحية للأمن الوطني 1422 زيارة مراقبة طبية لأماكن الإيداع تحت الحراسة النظرية وأماكن الاحتفاظ بالأحداث القاصرين الذين يخضعون لإجراءات البحث القضائي.

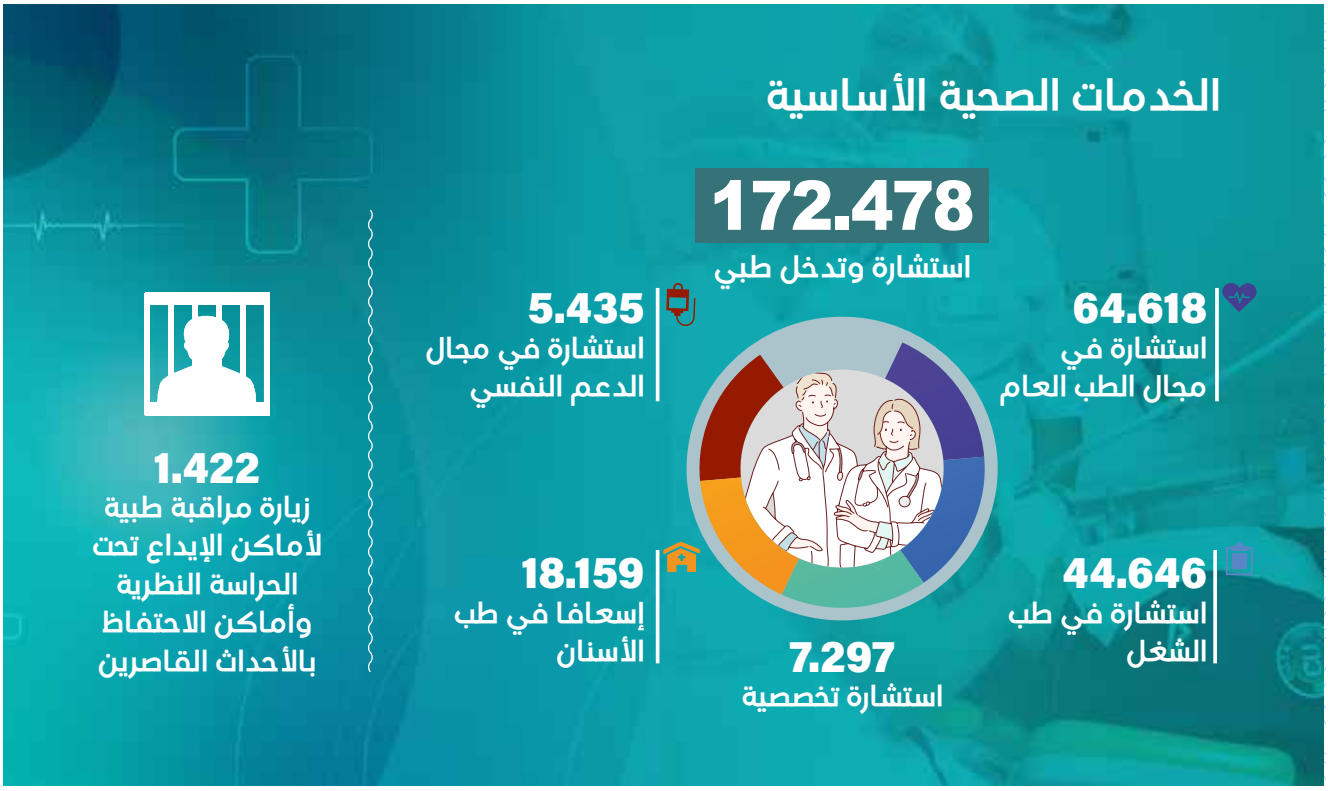

التواصل الأمني.. آلية لتدعيم شرطة القرب وتوطيد الانفتاح المرفقي ودعامة لتعزيز الإحساس بالأمن

واصلت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2024 تنزيل مخطط العمل القاضي بتدعيم الانفتاح المرفقي، وتعزيز شرطة القرب، وتقوية آليات التواصل مع المحيط المجتمعي ووسائل الإعلام، إيمانا منها بأن التواصل والانفتاح هما مناط ترسيخ قيم الشرطة المواطنة الحريصة على خدمة المواطنات والمواطنين، وأنهما السبيل الأمثل لملاءمة استراتيجيات العمل الأمني مع الانتظارات والتطلعات الحقيقية للمواطنين.

وقد تميزت سنة 2024 بتنويع أشكال ومستويات التواصل الأمني، واعتماد مقاربات أكثر تطورا وتشاركية مع الهيئات المجتمعية والفاعلين المؤسساتيين، وذلك في سعي حقيقي لتنزيل فلسفة العمل الجديدة التي ترتكز على الإنتاج المشترك للأمن وتجعل من خدمة المواطن الهدف الأساسي والأول للمرفق العام الشرطي.

فعلى مستوى آليات التواصل، نظمت المديرية العامة للأمن الوطني النسخة الخامسة لتظاهرة الأبواب المفتوحة للأمن الوطني بمدينة أكادير خلال الفترة من 17 إلى 21 ماي 2024، والتي اتسمت بمضاعفة فضاء استقبال المواطنين، وعدد الأروقة الموضوعاتية المنظمة، وعدد العروض المقدمة، مما شكل مناسبة لاستقبال مليونين و120 ألف زائر حضروا إلى مكان التظاهرة، وأكثر من 25 مليون مشاهدة لمختلف فعاليات هذه التظاهرة على التطبيق المعلوماتي والحسابات الرسمية للأمن الوطني على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد حظيت هذه التظاهرة التواصلية بإقبال كبير من مختلف الشرائح المجتمعية، خصوصا فئة التلاميذ الذين مثلوا 845 مؤسسة تعليمية ومدرسة للتعليم العتيق ومدراس حفظ للقرآن، بالإضافة إلى مشاركة ممثلين عن 1242 جمعية للمجتمع المدني وصحفيين ومراسلين يمثلون 170 منبرا إعلاميا وقناة تلفزية وطنية وأجنبية، والتي أعدت 1097 نشاطا إعلاميا.

وعلى مستوى مهام الإخبار والتواصل مع وسائل الإعلام والرأي العام، أنجزت مصالح التواصل الأمني ما مجموعه 5820 نشاطا إعلاميا، إذ نشرت 1674 بلاغا وخبرا صحفيا حول القضايا المرتبطة بالأمن، وشاركت في تنفيذ وإنجاز 3572 ربورتاجا صحفيا، وأذاعت 534 محتوى رقمي على حساباتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، علاوة على تعميم ونشر 40 تكذيبا أو بيان حقيقة.

وقد سجلت مصالح الأمن الوطني تراجعا كبيرا في منسوب الأخبار الزائفة التي تمس بشعور المواطنين بالأمن، وقد تجلى ذلك في عدد بيانات الحقيقة المنشورة هذه السنة التي بلغت 40 تكذيبا فقط، مقارنة مع 340 في سنة 2017 و288 بيان

تراجع كبير
في منسوب الأخبار الزائفة

تفاعل إيجابي من جانب المواطنين عن طريق التبليغ الفوري عن المحتويات الزائفة عبر منصة إبلاغ وحسابات الأمن الوطني على الشبكات التواصلية

حقيقة في سنة 2018. ويعزى هذا التراجع الكبير إلى التفاعل الإيجابي من جانب المواطنين عن طريق التبليغ الفوري عن المحتويات الزائفة عبر منصة إبلاغ وحسابات الأمن الوطني على الشبكات التواصلية، مما عزز من مستويات الثقة في المرفق الأمني، وكذا من خلال التجاوب السريع لمصالح الأمن مع تبليغات المواطنين وانتهاجها لمقاربة تواصلية استباقية لقطع الطريق أمام الإشاعات والأخبار الزائفة الماسة بالإحساس بالأمن.

أما بخصوص المحتويات العنيفة المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تكون لها تداعيات سلبية على الشعور بالأمن، فقد رصدت مصالح اليقظة المعلوماتية هذه السنة 208 محتوى يوثق لأفعال إجرامية أو يتضمن مشاهد عنيفة، مقارنة مع 260 محتوى خلال السنة المنصرمة، حيث باشرت بشأنها الخبرات التقنية الضرورية والتدخلات الأمنية اللازمة، وأخضعت المتورطين فيها لأبحاث قضائية، كانت متبوعة ببلاغات صحفية لتنوير الرأي العام وتدعيم إحساسه بالأمن.

وتوطيدا للتواصل الرقمي والتدوين على مواقع التواصل الاجتماعي، نشرت مصالح الأمن الوطني خلال هذه السنة 534 محتوى على حساباتها الرسمية في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، والتي بلغ عدد المنخرطين فيها حاليا مليون و197 ألف و335 منخرط، يتوزعون كالآتي: 500 ألف و550 منخرط في حساب إكس (تويتر سابقا)، و472 ألف و 285 في حساب فايسبوك، و224 ألف و500 في حساب إنستغرام.

وفي سياق متصل، واصلت مصالح التواصل الأمني نشر مجلات الشرطة على منصتها الإلكترونية ودعامتها الورقية، لتمكين الجميع من الولوج إلى المعلومة الأمنية، كما قامت بأرشفة ونشر جزء إضافي من الأعداد القديمة في محاولة لتوثيق التاريخ الأمني، وذلك في أفق رقمنة جميع

الأعداد القديمة ابتداءً من سنة 1961. وقد تميزت السنة الجارية بنشر أربعة أعداد جديدة من مجلة الشرطة تناولت مواضيع موسومة بالراهنية، من بينها تجليات المشاركة الأمنية في تدبير زلزال الحوز، وتمظهرات شرطة النجدة، ودور الشرطة السينو-تقنية، فضلا عن تسليط الضوء على تظاهرة الأبواب المفتوحة للأمن الوطني.

وعلى صعيد آخر، استأنفت مصالح الأمن الوطني تنفيذ مخططها الرامي لتدعيم التحسيس بالوسط المدرسي، وتحصين التلاميذ ضد مخاطر الجنوح وإساءة استعمال الأنظمة المعلوماتية، حيث تميزت هذه السنة بتطوير محتوى الحقيبة البيداغوجية الموجهة لهذه الشريحة المجتمعية، بينما بلغ عدد التلميذات والتلاميذ المستفيدين من عمليات التوعية والتحسيس خلال النصف الأول من الموسم الدراسي الحالي 246ألف و116 مستفيدا، يتوزعون على2.956 مؤسسة تعليمية. كما عقدت مصالح الأمن على المستوى الجهوي والمحلي اجتماعات تنسيقية وتشاورية مع 991 جمعية وهيئة غير حكومية، تناولت قضايا مرتبطة بانتظارات الساكنة من المؤسسة الأمنية.

كما واصلت مصالح التواصل الأمني التجاوب مع طلبات الأطفال الصغار الذين يرغبون في ارتداء بذل الشرطة، حيث استقبلت خلال سنة 2024، أربعة عشر طفلا قاصرا ممن ظهروا في أشرطة منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، أو ممن تقدموا عبر أولياء أمورهم بطلبات كتابية، حيث تم منحهم ألبسة كاملة لجهاز الشرطة بكامل إكسسواراتها، ومعدات إلكترونية للتعلم، كما تم تمكينهم من القيام بزيارات ميدانية لمختلف مرافق الأمن الوطني.

وفي نفس السياق، تم تنظيم حفل استقبال بولاية أمن طنجة على شرف 291 طفلة وطفلا من المستفيدين من المخيمات الصيفية بمدينة طنجة، والذين ينحدرون من المناطق المنكوبة جراء الزلزال الذي ضرب إقليم الحوز في الثامن من شتنبر 2023، وذلك من أجل تمكينهم من الاطلاع على مختلف المرافق الإدارية والتجهيزات التقنية واللوجستيكية لولاية أمن طنجة.

المشاريع المستقبلية.. ترصيد المكتسبات الأمنية

تسعى المديرية العامة للأمن الوطني في سنة 2025 لمواصلة مسار استثمار المكتسبات المحققة على مستوى تحديث البنيات والخدمات الشرطية، مع تنفيذها بشكل يرتقي بالاستجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين من المرفق العام الشرطي، كما تعتزم تقوية وتمتين التعاون الأمني الدولي من خلال تقاسم تجربتها في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة مع الدول الصديقة والشريكة ومع مختلف المنظمات الدولية المهتمة بالعمل الشرطي.

وفي مقدمة المشاريع المهيكلة المزمع تنزيلها خلال السنة المقبلة، والتي بلغت حاليا مراحلها النهائية، نجد تدشين المقر المركزي للمديرية العامة للأمن الوطني بمدينة الرباط، وهي البنية التي من شأنها أن تمكن من تجميع كافة المديريات والمصالح ضمن فضاء مندمج يراعي عقلنة وتقليص الموارد البشرية والمالية الموجهة لتدبير مرافق المديرية العامة للأمن الوطني على الصعيد المركزي.

ومن بين المشاريع التي من المبرمج افتتاحها السنة المقبلة أيضا المركز العالي للتكوين الشرطي الدولي بمدينة إفران، والذي سيكون بمثابة معهد للتكوين العالي لفائدة الأطر الأمنية المغاربة وزملائهم من القارة الإفريقية، كما سيشكل قطبا جهويا للتكوين الاقليمي والدولي، إذ سيكون بإمكان الشركاء الدوليين تنظيم دورات تكوينية وورشات عمل لفائدة أطر الشرطة والأمن الأفارقة بالمغرب.

المركز العالي للتكوين الشرطي (إفران)

وحرصا على عصرنة عملية تأهيل الموارد البشرية الشرطية معرفيا ومهنيا، من المرتقب أن يشرع المعهد الملكي للشرطة خلال السنة المقبلة في بناء قاعدة بيانات وطنية لبرامج التكوين الشرطي الأساسي والتخصصي والمستمر، وهي عبارة عن مكتبة تفاعلية للتعليم الرقمي E-formation، تهدف إلى تجميع برامج التكوين ضمن فضاء تفاعلي رقمي يمكن الوصول إليه واستغلاله انطلاقا من جميع مدارس التكوين الشرطي ومقرات الأمن الوطني، على أن يتم ربط هذه الأرضية المعلوماتية بتلك المتعلقة ببرامج التكوين الدولي التي تفتحها المديرية العامة للأمن الوطني لفائدة جميع موظفات وموظفي الشرطة.

ومواصلة لمسار تأهيل مصالح الشرطة العلمية والتقنية، تخطط المديرية العامة للأمن الوطني لإحداث ست مختبرات جهوية للشرطة العلمية والتقنية بولايات أمن مراكش ووجدة وفاس وأكادير والرباط، فضلا عن إحداث ست مختبرات جهوية لتحليل الآثار الرقمية بولايات أمن وجدة وأكادير وطنجة ومكناس والقنيطرة وبني ملال وتزويدها بكافة الوسائل التكنولوجية والموارد البشرية الضرورية لتحليل الأدلة الرقمية واستغلالها في الأبحاث القضائية.

أما فيما يخص الاستعدادات الأمنية لتنظيم تظاهرات رياضية كبرى من قبيل كأس أمم إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، فالمديرية العامة للأمن الوطني تخطط لإطلاق جملة من المشاريع وبرامج التأهيل المهني والمرفقي، من بينها الانخراط بشكل كامل ضمن برنامج «STADIA» الذي تشرف عليه المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أنتربول، ويسعى لتقاسم الخبرات وترصيد المكتسبات في مجال بناء قدرات أجهزة الشرطة على تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى.

ومن بين المشاريع المهيكلة أيضا في مجال الاستعداد لتنظيم تظاهرات رياضية كبرى، مواصلة عملية تأهيل مصالح الأمن الرياضي وتزويدها بالوسائل اللوجستيكية والعملياتية والموارد البشرية المؤهلة، فضلا عن إحداث مجموعة من الفرق والمصالح الجديدة، وفي مقدمتها فرق الشرطة السينوتقنية بمدن أكادير والرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش وطنجة، التي من المتوقع أن تحتضن منافسات كأس العالم 2030.

وفي الجانب المتعلق برقمنة مصالح الأمن الوطني وربطها بقواعد بيانات أمنية متكاملة، يرتقب أن تشهد سنة 2025 الانتقال إلى مستوى متقدم من عملية رقمنة قاعات القيادة والتنسيق وربطها معلوماتيا بدوريات ووحدات الشرطة العاملة بالشارع العام، خصوصا في ظل مواصلة تجربة العمل بالدوريات الذكية (المركبات الموصولة بالتكنولوجيات الجديدة) وإدماج برامج الذكاء الاصطناعي في مجال السير الطرقي، وذلك في أفق انخراط مصالح المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنوات المقبلة في تنزيل منظومة المدن الأمنية الذكية.

وعلى مستوى دعم بنيات القرب دائما، تعتزم مصالح الأمن الوطني بناء مقرات أمنية جديدة تتلاءم وانتظارات المواطنين، من بينها بناء مقر ولاية أمن أكادير ومقر المركز الرئيسي للقيادة والتنسيق بنفس المدينة، فضلا عن بناء مقر جديد للمنطقة الإقليمية للأمن بخنيفرة والمفوضية الجهوية للشرطة بجرف الملحة، فضلا عن مواصلة مسار تدعيم البنيات الشرطية بوسائل للنقل واللوجستيك بالهوية البصرية الجديدة ومجهزة بأحدث تقنيات الاتصال والتدخل.

كما تعكف مصالح العمل الاجتماعي للأمن الوطني على إنهاء الدراسات الخاصة بتنزيل مشروعي بناء مركزي للاصطياف بكل من الهرهورة ومولاي بوسلهام، في أفق الشروع في تشييد هذه المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والخدماتي لفائدة أسرة الأمن الوطني، فضلا عن الشروع في دراسة مشروع التعاقد على برنامج جديد لتأمين موظفي الشرطة ضد حوادث الشغل، بشكل يضمن لهم تغطية شاملة لمصاريف الاستشفاء والتعافي في حالة تعرضهم لحوادث مهنية أثناء أداء واجبهم في حماية أمن المواطنين.

وعلى مستوى التواصل الأمني، تعتزم المديرية العامة للأمن الوطني تنظيم النسخة السادسة من أيام الأبواب المفتوحة للأمن بمدينة الجديدة خلال السنة القادمة، بالتزامن مع تخليد الذكرى 69 لتأسيس الأمن الوطني، وذلك دأبا على نهجها التواصلي مع عموم المواطنات والمواطنين في مختلف جهات المملكة.

وإذ تستعرض، في الختام، المديرية العامة للأمن الوطني هذه الشذرات من حصيلتها السنوية، في جوانبها التي ترتبط أو تتقاطع مع أمن المواطن وضمان سلامة ممتلكاته، فإنها تجدد التأكيد على التزامها بمواصلة الجهود الرامية لتوطيد الأمن العام، وتدعيم الإحساس بالأمن، وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن وللأجنبي المقيم والسائح، فضلا عن النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية لكافة منتسبي أسرة الأمن الوطني.